

قياس وتقييم المخاطر المالية الناتجة عن الآثار المحاسبية لجائحة كوفيد-١٩

دراسة تطبيقية مقارنة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Measuring and evaluating the financial risks resulting from the accounting effects of the COVID-19 pandemic

A comparative applied study on a sample of Companies listed in the Iraqi Stock Exchange

أ.م. محمد حويش علاوي

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

سحر خالد مشحن

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٦/١١

المستخلص:

يتناول البحث الحالي أزمة جائحة كوفيد-١٩ وتأثيراتها على الجوانب المحاسبية المختلفة (الاعتراف، القياس، والإفصاح) وانعكاسات تلك التأثيرات في المخاطر المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بقطاعاته المختلفة. وفي سياق تلك المشكلة فقد استهدف البحث تقييم الآثار المحاسبية لجائحة كوفيد-١٩، فضلا عن تقييم نسب المخاطر المالية في ظل تلك المتغيرات. لذا تم اعتماد المنهج الوصفي الكمي في تقييم متغيرات البحث، فيما تم اعتماد المنهج الاستدلالي القائم على التحليل الإحصائي في اختبار العلاقات بين تلك المتغيرات، إذ تم اعتماد قائمة الفحص لجمع البيانات الخاصة بنوع وحجم آثار الجائحة في الجوانب المحاسبية، فيما تم جمع البيانات الأولية الخاصة بمتغير المخاطر بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١) التي تمثل الفترة الزمنية لما قبل وبعد حدوث الجائحة. فيما تم تمثيل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (١٠٥) شركة كما في نهاية ٢٠٢١، وقد تم اختيار (٤٥) شركة كعينة للبحث ممثلة لكل قطاعات السوق، بعد استبعاد الشركات المتوقفة والمدرجة حديثا والتي لا تتوفر عنها بيانات كافية. لذا فقد بلغت نسبة المعاينة الفعلية (٥٤%). وتوصل البحث الى ان الجائحة خلفت العديد من المشاكل على نشاط اغلب الشركات مما أثر ذلك على أرباحها وتدفعاتها النقدية ومراكزها المالية، وتوصل البحث الى عدة توصيات منها: يتطلب من معدي التقارير المالية الاستجابة للإرشادات والتوصيات الصادرة عن منظمي المهنة وأجراء التعديلات الملائمة والافصاحات الضرورية لمواجهة آثار الجائحة ووضع حلول استباقية يمكن تطبيقها على جميع مفاصل العمل المحاسبي من اجل ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الآثار المحاسبية، جائحة كوفيد-١٩، المخاطر المالية.

Abstract: The current research deals with the crisis of the COVID-19 pandemic and its effects on the various accounting aspects (recognition, measurement, and disclosure) and the implications of those effects on the financial risks of companies listed on the Iraqi Stock Exchange in its various sectors. In the context of this problem, the research aimed to assess the accounting effects of the Covid-19 pandemic, as well as assessing the financial risk ratios in light of these variables. Therefore, the quantitative descriptive approach was adopted in evaluating the research variables, while the inferential approach based on statistical analysis was adopted in testing the relationships between those variables, as the checklist was adopted to collect data on the type and size of the effects of the pandemic in the accounting aspects, while the primary data on the risk variable was collected based on the financial reports of the research sample companies for the period (2019-2021) which represents the time period before and after the outbreak of the pandemic. While the research community was represented by companies listed on the Iraq Stock

Exchange, which amounted to (١٠٥) companies as at the end of ٢٠٢١, and (٤٥) companies were selected as a sample for research representing all market sectors, after excluding suspended and newly listed companies for which there is insufficient data. Therefore, the actual sampling rate was (٥٤٪). The research concluded that the pandemic left many problems on the activity of most companies, which affected their profits, cash flows, and financial positions, and the research reached several recommendations, including those that require the preparers of financial reports to respond to the instructions and recommendations issued by the regulators of the profession and make the appropriate adjustments and disclosures necessary to confront the effects of the pandemic and develop Proactive solutions that can be applied to all aspects of the accounting work in order to rationalize the decisions of the users of the financial statements.

Keywords: accounting effects, COVID-١٩ pandemic, financial risks

١- المقدمة

لقد شهد العالم العديد من الأزمات والأوبئة منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر. والتي كان لها آثار خطيرة على المجتمعات من حيث الآثار التي تخلفها على المستوى الصحي والبيئي والاقتصادي، وفي وقتنا الحاضر شهد العالم انتشار جائحة كورونا بشكل فاق كل التوقعات بالسيطرة عليه مما اضطر الحكومات باتخاذ إجراءات احترازية للحد من انتشاره السريع، حيث تم فرض حظر شامل للتجوال وإغلاق كامل لبعض الصناعات وتوقف حركة النقل والطيران وإغلاق الانتقال بين الدول مما اثر على اقتصاديات الدول بشكل خطير وحدث تغيرات واضحة في المعاملات المالية وغير المالية بسبب تأثيرها على أرباح الشركات نتيجة تراجع الطلب وفترات الحظر مما خلف التزامات كبيرة أدت إلى مخاطر كبيرة أثرت سلبا على بعض الشركات في تحقيق متطلبات الاستمرارية. لقد أدت الجائحة وما رافقها من إجراءات احترازية ومتطلبات مالية لمواجهة انتشاره أحداث خسائر كبيرة لبعض القطاعات والتي لم تنصح عنها بعض الشركات لعدم وجود قدر كافي من المعلومات عن حدث جائحة COVID-١٩ التي تتطلب المزيد من الإفصاح من الشركات عن مخاطر الجائحة وكيفية قياسها بمواجهة هذه المخاطر ومشكلات السيولة وانعكاسات الأزمة على ربحية الشركات حيث تعتبر السيولة هي الانعكاس الأول والعنصر الأكثر والأسرع تأثيرا بالأزمة التي نتج عنها ارتفاع مستويات المخاطر المالية لقطاع الأعمال على وجه الخصوص.

٢- منهجية البحث

٢-١ مشكلة البحث

تعد جائحة COVID-١٩ من أصعب الأزمات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث رافقها وباء من نوع آخر، وهو خطر المعلومات المظلمة الذي صاحب حالة عدم التأكد السائدة. حيث أقرت (OECD) بأن جائحة كورونا تمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي ولها نفس آثار الأزمات المالية العالمية حيث ضربت الاقتصاد العالمي بشكل عام. وأحدثت تغيرات غير مسبوقة في بيئة الأعمال تمتد آثارها وتداعياتها الى المستقبل، مما انعكس على أداء الشركات ومراكزها المالية، وعلى قدراتها على الاستمرار. إذ أحدث الوباء تغيرات واضحة في المعاملات المالية وغير المالية، أفرزت جملة من التداعيات المحاسبية والمالية في ظل حالة تزايد عدم التأكد والمخاطر المحيطة وما ينشأ عنها بما يسمى اقتصاديات الخوف، وما سبق يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

١. ماهية وحجم وأنواع اثار الجائحة في قطاعات الأعمال العراقية المختلفة؟
٢. ماهية وأنواع اثار الجائحة المؤثرة في العمل المحاسبي للشركات العراقية؟
٣. هل للآثار المحاسبية للجائحة تأثير في مستوى المخاطر المالية؟
٤. هل هناك فروق جوهرية في مستوى المخاطر المالية لما قبل الجائحة وبعدها؟

٢-٢ أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من حيث حداثة الأزمة وحجم مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم البحث في المجالات الآتية:

١. يقدم البحث الحالي دراسة مرجعية مقارنة على مستوى جميع قطاعات سوق العراق للأوراق المالية من حيث اثار الجائحة على تلك القطاعات وحجمها.

٢. تتركز أهمية البحث الحالي في مساهمته في بيان نوع وحجم المخاطر المالية على مستوى قطاعات السوق كافة وحجم آثار الجائحة في ذلك.
٣. تتركز أهمية البحث الحالي في مساهمته في بيان نوع وحجم المخاطر المالية على مستوى قطاعات السوق كافة وحجم آثار الجائحة في ذلك.

٢-٣ هدف البحث

يهدف البحث في إطار المشكلة البحثية المدروسة الى:

١. تحديد وتقييم طبيعة ونوع وحجم تأثيرات الجائحة في قطاعات الأعمال العراقية.
٢. تحديد وتقييم طبيعة وأنواع آثار الجائحة في العمل المحاسبي في قطاعات الأعمال العراقية.
٣. بيان علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في مستوى المخاطر المالية للشركات العراقية.

٢-٤ فرضيات البحث

لتحقيق أهداف البحث وبما ينسجم مع مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 ٢. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 ٣. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات الأخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية بحسب السنوات للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١) للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
١. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠١٩ للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 ٢. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢٠ للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 ٣. هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢١ للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢-٥ منهج البحث وأدوات جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تبني المناهج الآتية في إطار جانبي البحث وكالاتي:

- ١- **الجانب النظري للبحث:** تم استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.
- ٢- **الجانب العملي للبحث:** تم توظيف المناهج الآتية لأغراض إنجاز الجانب العملي للبحث:
 - أ. المنهج الوصفي الكمي في إطار تقييم وتحليل آثار الجائحة في قطاعات الأعمال، والآثار المحاسبية للجائحة وقد تم اعتماد قائمة الفحص المعدة في ضوء التقارير والإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية والدراسات السابقة.
 - ب. المنهج التطبيقي القائم على تقييم المخاطر المالية للشركات عينة البحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١).
 - ت. المنهج الإحصائي الاستدلالي لاختبار فرضيات البحث الموضوعة.

٢-٦ مجتمع وعينة البحث

١. مجتمع البحث: يمثل مجتمع البحث في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (١٠٥) شركة كما في نهاية السنة المالية ٢٠٢١.

٢. عينة البحث: تتمثل عينة البحث بعينة طبقية عمدية تمثل قطاعات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمثلت في (٤٥) شركة مختلفة ونسبة معاينة بلغت (٥٤%). حيث تم اختيارها وفقاً لشروط من أبرزها انتظام تواجدها واستمرارها وعدم انقطاعها عن التداول خلال فترة البحث وتوافر تقاريرها المالية السنوية، وكما مبين ادناه:

القطاع	العدد الكلي	الشركات المتوقفة	الشركات المتداولة	عينة البحث	نسبة المعاينة
قطاع المصارف:					
المصارف التجارية	٢٢	٦	١٦	١١	٦٩%
المصارف الإسلامية	٢٢	١	٢١	١١	٥٢%
قطاع الاتصالات	٢	-	٢	١	٥٠%
قطاع التأمين	٥	-	٥	٣	٦٠%
قطاع الاستثمار	٦	٢	٤	١	٢٥%
قطاع الخدمات	١٠	٣	٧	٤	٥٧%
قطاع الصناعة	٢١	٥	١٦	٨	٥٠%
قطاع الفنادق والسياحة	١٠	٢	٨	٤	٥٠%
قطاع الزراعة	٧	٢	٥	٢	٤٠%
المجموع	١٠٥	٢١	٨٤	٤٥	٥٤%

٢-٧ حدود البحث

١. الحدود الزمانية: تعد المدة (٢٠١٩ - ٢٠٢١) هي الحدود الزمنية للبحث وأساساً لجمع التقارير والبيانات المحاسبية عن الشركات عينة البحث والمتعلقة بالجانب التطبيقي من البحث وبما يتناسب والفترة التي حدثت فيها الجائحة.
٢. الحدود المكانية: تعد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية هي بيئة البحث وحدود تطبيق الجانب العملي للبحث.

٣ - الاطار النظري للبحث

٣-١ اثار الجائحة على المحاسبة

تعد مهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة أخرى تتأثر بالتغيرات في البيئة المحيطة، ولا بد لها من مواكبة تلك التغيرات بالشكل الذي يساهم في بلوغ أهدافها، لذا فإن مهنة المحاسبة تعد واحدة من المهن والمجالات الرئيسة التي تأثرت بالجائحة (إبراهيم وزايد، ٢٠٢٠: ١٣). مما أدى الى ابتكار طرق عمل محاسبية أخرى، من أهمها هو أتمتة العمليات لتسهيل إنجاز الأعمال بشكل أكثر سرعة وكفاءة في ظل الجائحة (بيومي، ٢٠٢٠: ٢). كما كانت للأسباب الناتجة عن الجائحة اثار على البورة المحاسبية العادية للأعمال مما اثر على المحاسبة وعملية أعداد القوائم المالية بشكل مباشر، حيث تزرع الشركات حالة من الشك وعدم التأكد في قوائمها المالية اثر انتشار الوباء خاصة إن أصحاب المصلحة يحتاجون الى إثباتات إضافية زيادة عن الحد الأدنى من التصريحات المطلوبة حول الوضعية التي تعيشها الشركة، مما يتطلب الحصول على قدر أكبر من الدلائل الممكنة والحقائق التي يستند عليها أثناء أعداد التقارير (احمد ورفيق، ٢٠٢٠: ٢٣٩)، لذا فقد ازداد العبء على مهنة المحاسبة بسبب (COVID-١٩) نظرًا لأن الشركات لا تملك القدرة الإيجابية على الإفصاح عن المعلومات وفقاً للقواعد بسبب التراجع وعدم الحصول على بيانات واضحة ودقيقة (Jabin، ٢٠٢١: ٩).

وعليه هناك بعض الاعتبارات المحاسبية التي ينبغي التركيز عليها عند أعداد التقارير والقوائم المالية المتعلقة بالمخاطر، الانكماش الاقتصادي وأثره على فرض الاستمرارية. وعلى الرغم من ذلك قد تكون الخطوات التنفيذية مربكة، لان الموقف أثناء الأزمة لم يكن مخطط له جيداً، ويحتوي التعافي من الكوارث على وقف اثار الكارثة في أسرع وقت ممكن ومعالجة العواقب المباشرة (عبد العزيز، ٢٠٢١: ٢١٢). والآتي طبيعة الآثار والتحديات التي تواجه المحاسبة في ظل الوباء:

١-٣ الآثار المباشرة وغير المباشرة للجائحة في المحاسبة: تسبب جائحة كورونا في أحداث خسائر لبعض القطاعات وهددت في تحقيق متطلبات فرض الاستمرارية والتي لم تفصح عنها منشآت الأعمال خاصة الصغيرة منها نظرا لعدم قيامها بأعداد القوائم أو تقارير مالية بصفة دورية وأظهرت الظروف الحالية ندرة وجود قدر كاف من المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية عن جائحة كوفيد-١٩، واثره على المدى القصير أو البعيد على منشآت الأعمال والاقتصاد المحلي والعالمي، وهو ما ينبغي على الشركات إن تفصح عن التداعيات المحاسبية التي تسبب بها جائحة كوفيد-١٩، وكيفية قيامها بالإفصاح عن هذه التداعيات وكيفية مواجهتها واثر ذلك على سير الأعمال والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (عبد العزيز، ٢٠٢١: ٢٠٤-٢٠٥)، إن الآثار المباشرة للجائحة على التقارير المالية ومنها (الاستمرارية، انخفاض قيمة الأصول المالية وغير المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة والمدينون التجارية، المخزون، الأصول الضريبية المؤجلة، عقود الاقتراض، الاعتراف بالإيراد، القيمة العادلة، التأجير التمويلي، الخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، الأحداث اللاحقة، الإفصاحات الأخرى) ومعرفة مدى تأثيرها الحقيقي على التقارير المالية، الذي يؤدي الى حالة من عدم التأكد والتحديات التي تواجه معدي التقارير المالية، مما يستوجب من المنظمات تشخيص دقيق لكيفية تأثير الجائحة على التقارير المالية لهذه الشركات، ولضمان قياس قيمة هذه الآثار المالية والإفصاح الوصفي والكمي عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (عبد الباقي، ٢٠٢٠: ١٥-١٦). وينتج كل ذلك من تأثير الجائحة على المبيعات وحجم الإنتاج وبالتالي على الأرباح المتوقعة والمعلن عنها في التقارير المالية للشركات، سيؤثر بالمقابل على مصداقية هذه القوائم المالية، وربما قد تتعرض بعض الشركات للإفلاس وبالتالي لا يعكس ما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية من حيث حجم الأصول وقوة المركز المالي للشركة (احمد، ٢٠٢١: ١٨). فيما ينطلق التأثير غير المباشر للجائحة على التقارير المالية، وذلك نتيجة للتأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩، العالمية ونتيجة اختلال عملياتها واضطرابها بسبب إجراءات الحد من التفشي الحاصل للجائحة (عبد الباقي، ٢٠٢٠: ١١).

٢-٣ التحديدات التي تواجه مهنة المحاسبة في معالجة اثار الجائحة: تواجه المحاسبين عند أعداد البيانات المالية مجموعة من الصعوبات التي تؤثر على القوائم المالية نتيجة لحالة عدم التأكد حول تأثير الأحداث الناتجة عن الجائحة على أعداد القوائم والتي تحتاج الى معالجات وإفصاحات محاسبية عنها (اردني، ٢٠٢٠: ٢١٦):

أ- تشير العوامل الناتجة عن اثار الجائحة الى إن القيمة الدفترية للأصول غير المالية قد لا يمكن استردادها نتيجة لانخفاض قيمتها وتشمل الممتلكات والمباني والمعدات، والأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة، والاستثمارات العقارية، والاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة.

ب- احتمالية وجود صعوبات في التدفق النقدي من العملاء والخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالذمم المدينة والقروض، وكذلك الخسائر المعترف بها في قياس التزامات القروض نتيجة للجائحة والتي سوف تنعكس في تنبؤات الشركة مما تؤدي الى زيادة في محصنات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).

ت- وجود شكوك حول قدرة الشركات على الاستمرار، فيجب على معدي القوائم المالية، الإفصاح عن هذه الحقيقة والمخاطر الناتجة عنها في ملحق خاص بالقوائم المالية أو في هامش قائمة المركز المالي، كما يجب الإبلاغ عن المخاطر التي تتعرض لها الشركات في تقرير الإدارة، أما إذا خلصت الإدارة الى احتمال تصفية الشركة نتيجة لتأثيرات الجائحة فان افتراض الاستمرارية لن يكون مناسباً، هنا يتعين أعداد القوائم المالية على أساس التصفية.

ومن خلال ما تم ذكره نلاحظ إن مهنة المحاسبة مطالبة بترجمة تأثير الجائحة من خلال إنتاج الأرقام الدالة على مجريات الأحداث، وذلك من خلال (القنبري، ٢٠٢٠: ٢-٣):

- (١) تقديم نظرة للإدارة حول النتائج المحتملة لتأخر أو تعطيل الإيرادات وما يترتب على ذلك من عواقب.
- (٢) تقديم تقارير عن التأثيرات السلبية المحتملة على شهرة الشركة باعتبارها أصلاً غير ملموساً، واحتمالية إعادة تقدير الأصول الثابتة، وتحديد العمر الإنتاجي المتبقي والقيمة المتبقية للأصول.
- (٣) الاهتمام بمسألة إصدار الأحكام المادية حول الشكوك عند أعداد التقارير المالية في أوقات عدم التأكد، فالحاسب مطالب بتوفير نظرة ثاقبة مناسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول المخاطر المالية التي تواجه الشركة.
- (٤) القيام بتقدير مدى تأثير التدفقات النقدية المستقبلية وإجراء التعديلات المناسبة والضرورية على الموازنات.
- (٥) توجيه الاهتمام الى مجالات التحوط والديون.
- (٦) المساعدة في إدارة المخاطر المالية ومنها مخاطر السيولة، وتعديل الترتيبات التعاقدية.
- (٧) إعادة تقييم المخزون، ومراجعة تكاليف الإنتاج والتخزين.

- ٨) التحقق من إمكانية استرداد الأصول الضريبية المؤجلة المعترف بها.
- ٩) تحديد العقود غير المجدية التي تتجاوز التكاليف التي لا مفر منها للوفاء بالالتزامات بموجب الفوائد المتوقعة من الاستمرار بالعقد.
- ١٠) في الدول التي تستخدم تقييم القيمة العادلة في القياس، تشكل هذه الأوضاع تحدياً خاصة للمحاسبين، يجب أخذه بنظر الاعتبار.
- ١١) إعادة النظر حسب المستجدات في الالتزامات التي استوفت في السابق الشروط التي يتضمنها تعريف الالتزام المحتمل، وإقرارها في القوائم المالية.
- ١٢) مراعاة فرض الاستمرارية وآثار جائحة كوفيد-١٩ على استمرارية الشركة عند أعداد القوائم المالية المرحلية.

٣-١-٣ **آثار الجائحة على الوظائف المحاسبية:** تهتم مهنة المحاسبة بالقيام بمجموعة من الوظائف من خلال تحديد العمليات وقياسها وتوصيلها بغرض مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفي إطار الأزمة الحالية، والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول للسيطرة على انتشار الجائحة سوف يؤثر على أهم وظيفتين للمحاسبة وهما القياس والإفصاح (إبراهيم وزايد، ٢٠٢٠: ١٤). إذ إن أعمال المحاسبة لها أهمية كبيرة سواء للشركات والدولة، كما إن للاقتصاد أهمية بارزة في مهنة المحاسبة، إذ تؤثر العديد من عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي على مهنة المحاسبة. ومع ذلك، هناك أيضاً قضايا تتعلق بكيفية تأثر مهنة المحاسبة عندما تواجه الدولة ظروفًا كارثية، تؤدي إلى تعطيل أنشطتها وأعمالها اليومية، وتتطلب إجراءات سريعة، وتكيفًا، وواجبًا، باستئناف طرق بديلة، إذ شكل تسارع تفشي الجائحة إلى تحديات كبيرة أمام الشركات للتحويل والمشاركة في استخدام التكنولوجيا الرقمية، كما كان على المحاسبين تقديم اهتمام وحل للتحديات القائمة والمحتملة باستخدام تقنيات جديدة لحل ومواجهة المخاطر والعقبات (Jabin, ٢٠٢١: ٧-٨)، ومن هذه الحلول:

أ- **أتمته عمليات وإجراءات العمل المحاسبي:** لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في مواجهة تداعيات الأزمة من خلال تفعيل العمل والتعلم عن بعد وكذلك طلب وشراء المنتجات عبر الأنترنت وغيرها من الممارسات الإلكترونية (الجوهري، ٢٠٢٠: ٢-١١). أن تطبيق الاقتصاد الرقمي كان له العديد من الانعكاسات الإيجابية التي تساعد وبشكل كبير في تجاوز حالات الركود الاقتصادي المحتملة وذلك من خلال (الاعوش، ٢٠٢١: ٥٦):

- ١) عدم التأثر بالإجراءات الاحترازية لاحتواء الجائحة مثل الحجر الصحي
 - ٢) انخفاض التكاليف والمقومات اللازمة لتشغيل الاقتصاد وفق الأسلوب الرقمي
 - ٣) الحلول والابتكارات التكنولوجية ودورها البارز في مواجهة المشاكل الاقتصادية
 - ٤) أدى إلى انخفاض الوقت والجهد مقارنة بالأساليب الاقتصادية الأخرى
- وقد أدت الجائحة إلى عصر عمل جديد، تتكيف فيه العديد من الشركات بسرعة مع بيئة العمل عن بُعد اعتمادًا على السحابة و Zoom وغيرها من التقنيات. ورحب ممارسو المحاسبة في جميع أنحاء العالم بالمفهوم الحديث "لمكان العمل" في هذه التجربة المنزلية الهائلة (Jabin, ٢٠٢١: ٩)، وأن التقنيات الحديثة من أتمته العمليات الروبوتية تعتبر ثورة حديثة في عالم التطبيقات التكنولوجية المبتكرة، ويمكنها أن تحدث تغيرات جذرية في سرعة إنجاز الأعمال المختلفة ومن ضمنها أعمال المحاسبة (بيومي، ٢٠٢٠: ٣-٧).

ب- **الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة العمل المحاسبي (التعهد المحاسبي):** في ظل الجائحة يواجه المحاسبون صعوبة في الكشف عن بعض المعلومات حول الشركة، معلومات حول خصائص الأصول غير المالية والتحديات في التدفق النقدي وخسائر الائتمان والإفصاحات المرتبطة بفرض الاستمرارية والمعلومات ذات الصلة. على الرغم من هذه العقبات، يعمل المحاسبون افتراضياً، وهم يستخدمون التكنولوجيا للقيام بعملهم، إنهم يقومون بجمعهم عن طريق الفيديو سواء كان باستخدام المحاسبة الخارجية أو الاستعانة بمصادر خارجية للمحاسبة أثناء الوباء مطلوباً بشدة، حيث أعربت العديد من المنظمات المعنية عن ضرورة الاستعانة بمحاسبين معتمدين خارجياً لإعدادهم ومساعدتهم على التعامل مع اختبار الضرر، إذ يعمل الكثير من الأشخاص عن بُعد للحصول على دورة مكثفة في الحلول التكنولوجية لأعمالهم، لقيادة العمل عن بُعد باستخدام أدوات الوصول عن بُعد وسير العمل وتبادل المعلومات (Jabin, ٢٠٢١: ٨).

٣-٢ **المخاطر التي خلفتها الجائحة على الاقتصاد:** هناك قوى طويلة الأمد تحدد ملامح استجابة الدول للجائحة والتعافي وتؤثر عليها (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠: ١)، إذ يمكن إدارة المخاطر الاقتصادية للصدمات الصحية عن طريق السياسات التي تقلص من احتمالات وقوعها والتي تهين الدول للاستجابة لها بسلاسة عند وقوعها (بلوم وآخرون، ٢٠١٨: ٤٧). إذ أدت الإجراءات المتخذة من قبل العديد من الدول استجابة لانتشار الجائحة إلى حدوث خلل في العمليات التجارية وزيادة ملحوظة في عدم الاستقرار الاقتصادي، مع تقلب أسعار الأصول وأسعار صرف العملات. وانخفاض كبير في أسعار الفائدة

طويلة الأجل في الاقتصاديات المتقدمة (مريم وهلال، ٢٠٢٠: ١٦٥)، وهو ما يؤثر ارتفاع حالة عدم التأكد الى اقصى حد، وهذا يعني زيادة المخاطر وظهور أنواع جديدة منها (القنبري، ٢٠٢٠: ٤). مما يجعل الشركات تواجه مجموعة واسعة من المخاطر والتهديدات قد تؤدي الى انخفاض أرباح الشركات وتدهور مراكزها المالية وبالتالي إفلاسها وخروجها من السوق، مما يؤثر على قيمة الشركة وأسعار أسهمها (المعصراوي، ٢٠١٩: ١). لذا فهناك مجموعة من العناصر والمخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل الجائحة وهي (سليمان وقاسم، ٢٠٢١: ٢٦١):

- أ- مستويات النشاط الاقتصادي: قد تزداد التدابير المتخذة للحد من جائحة كورونا الى أن من انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والطلب على السلع والخدمات مما يكون لها الأثر السلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركات.
- ب- مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة: أدت البيئة الاقتصادية غير المؤكدة الى زيادة مخاطر الائتمان والسيولة للعديد من الشركات وبالتالي قد تزداد مخاطر الائتمان الخاصة أو مخاطر الائتمان للطرف المقابل المستخدمة كمدخلات في أساليب التقييم.
- ت- مخاطر الصرف الأجنبي: الشركات التي لديها مبيعات أو مشتريات كبيرة بالعملة الأجنبية قد تتأثر سلبا لتغير أسعار الصرف.
- ث- مخاطر أسعار السلع: قد تتأثر الشركات العاملة في الصناعات بشكل كبير بانخفاض أسعار السلع الأساسية في الدول التي تعتمد اقتصاديات على هذه السلع قد يكون لديها أيضا مخاطر أكبر للتأثيرات الاقتصادية السلبية.

٤- مفهوم وطبيعة المخاطر التي تواجه شركات الأعمال

يعرفه (IIA) الخطر في مجال الأعمال بأنه "مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون سلبي فيطلق عليه خطر أو تهديد أو أن يكون إيجابي فيطلق عليه فرصة"، وهو أيضا مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه (فلاح، ٢٠١٨: ٢٠)، وهناك عنصرين ضروريين لوجود الخطر، الأول هو عدم التأكد بشأن النتائج المالية بشكل رئيسي والثاني تغير مواقف الشركات تجاه تلك النتائج (٨١: ٢٠١٨، Belas et al.). لذا فان للمخاطر المالية آثارا سلبية على نشاط الشركة، تؤدي الى انخفاض الأرباح وضعف نسب المردودية واحتمال التعرض للخسارة والتي قد تنشأ من الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة التي تؤثر على مردودية الشركات وأداءها، كما ترتبط بشكل مباشر بالأصول والمطلوبات المالية للشركة (زكريا وحزمة، ٢٠٢١: ٧٠)، كما تسبب قوى الاقتصاد الكلي المختلفة، والتغيرات في أسعار الفائدة السوقية وعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها لسداد ديونها، في نشوء هذه المخاطر، و"تعرض الشركة الى خسائر غير متوقعة، حيث تكمن المخاطر في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة" (حمد وناجي، ٢٠١٧: ٤٠٥)، وأن مقدار المخاطر التي يتم التعرض لها تأثير مباشر على العائد المحتمل، ويرتبط مدى جودة أو ضعف أداء الشركة بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة (٣-١: ٢٠٢٠، Onsogo et al.)، وهذا يتطلب من المديرين التركيز الكامل على جميع جوانب التغيير، والاعتماد على المخاطر في الوقت المناسب، واتخاذ تدابير فعالة للسيطرة على انتشار المخاطر، وأن الأزمات المالية هي أوقات الزيادات المتزامنة في المخاطر والخسائر الكبيرة (٢٣: ٢٠١٦، Virglerova et al.). لذا تواجه الشركات مجموعة متنوعة من المخاطر المالية نتيجة اعتمادها على مصادر التمويل المختلفة (زهرة، ٢٠١٢: ١٥). وتشمل المخاطر المالية ومنها المصرفية على وجه الخصوص كافة المخاطر المتصلة بإدارة أصول والتزامات المصرف وتختص أساسا بجانب العمليات المالية فيه، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة هي (جمعان، ٢٠١٧: ١٧٤-١٧٥) (فلاح، ٢٠١٨: ٢٠):

٤-١ المخاطر الائتمانية: وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، كون منح القروض يشكل النشاط الرئيسي لمعظم المصارف، ويعرفها (IFRS ٩) بأنها "مخاطر أن يتسبب احد اطراف أداة مالية خسائر مالية للطرف الآخر عن طريق عدم الوفاء بالتزامه (عبد السادة، ٢٠٢٠: ١٦-١٧). تشكل المخاطر الائتمانية اهم وأكبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الدوام، ويمثل الائتمان المصرفي بصفة أساسية بالقروض التي تمنحها المصارف لمتخلف عملائها، ويحمل هذا الاستثمار في طياته مخاطرة عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد (طه، ٢٠٠٧: ٤٤٣). ولأهمية وخطورة مخاطر الائتمان يتطلب قياسها بمؤشرات متطورة، تساعد المصارف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا، الأمر الذي يساعد على التحكم بها أو التقليل منها. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات وأكثرها استخداماً (فلاح، ٢٠١٨: ٧٧) (الخالدي، ٢٠٠٨: ١٢٨):

٤-١-١ مؤشر لإجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الأصول = إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الأصول

يتكون بسط هذا المؤشر من إجمالي الائتمان النقدي المتمثل بـ (إجمالي القروض قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية) أما مقام المؤشر فيتكون من إجمالي الأصول (الأصول المتداولة والأصول الثابتة). ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف لأن ذلك يعكس زيادة الائتمان النقدي المتمثل بالقروض قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية التي على المصرف مواجهتها وخاصة صعوبتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

٤-١-٢ مؤشر مخصصات خسائر القروض الى إجمالي الائتمان النقدي= مخصصات خسائر القروض / إجمالي الائتمان النقدي

يتكون بسط هذا المؤشر من مخصص خسائر القروض، والمقام المتكون من إجمالي الائتمان النقدي، ويعتبر هذا المؤشر من مؤشرات المخاطر الائتمانية الذي يفصح عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال تكوين مخصصات خسائر القروض. حيث تشير زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى وجود احتمال تعثر جزء من القروض الممنوحة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن للمصرف أن يواجهها (فلاح، ٢٠١٨: ٧٧)، وإن ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة في الخسائر الائتمانية المحتملة، ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة، وبالتالي فإن العلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية (العراقي، ٢٠٢١: ٣٨٢).

٤-٢ مخاطر السيولة: تعرف "بأنها المخاطر الناجمة من عدم التطابق بين الأصول والالتزامات"، أو أنها "المخاطر التي تواجه شركات الأعمال عندما لا يتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها" (بدوي، ٢٠١٦: ٦). تتحدد مخاطرة السيولة من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض. وإن مصادر هذه النقدية تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل على أن كلا المتغيرين هي تقديرات تقريبية فإن أموال القروض تستلزم قدراً أكبر من النقدية وزيادة المطلوبات وهما من أهم مصادر النقدية وتعد مثل هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطرة السيولة، إذ أن زيادة نسبة السيولة للمصرف هو مؤشر على قلة المخاطرة والربحية (حني وأبو خف، ٢٠٠٤: ٢٧٥). أما أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف التجارية فهي (فلاح، ٢٠١٨: ٧٨):

٤-٢-١ مؤشر إجمالي النقد لدى المصرف الى إجمالي الأصول الكلية= إجمالي النقد لدى المصرف (النقد + الأرصدة النقدية لدى المصارف) / إجمالي الأصول

يتكون بسط هذا المؤشر من إجمالي النقد المتوفر لدى المصرف والذي يتكون من النقد الموجود في خزانة المصرف بالإضافة إلى النقد الموجود لدى المصارف الأخرى، أما مقام المؤشر فيتكون من إجمالي الأصول الكلية (الأصول الثابتة والأصول المتداولة). وتشير الأدبيات المالية والمصرفية إلى أن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة (المرسومي، ٢٠١٧: ٤٦-٤٧).

٤-٢-٢ مؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات الى إجمالي الأصول= (إجمالي النقدية لدى المصرف + الاستثمارات قصيرة الأجل) / إجمالي الأصول الكلية

يختلف هذا المؤشر عن السابق بكونه أضاف إلى بسط المؤشر المتكون من الأصول النقدية إضافة لاستثمارات قصيرة الأجل. إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأصول النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

٤-٢-٣ مؤشر إجمالي القروض والسلف الى إجمالي الأصول= إجمالي القروض والسلف / إجمالي الأصول الكلية

يتكون بسط المؤشر من إجمالي القروض والسلف المتكون من (الكمبيالات المضمومة، وحالات داخلية وخارجية مبتاعة، وقروض قصيرة الأجل وحسابات جارية مدينة) (المرسومي، ٢٠١٧: ٤٦-٤٧)، إذ يتم من خلال هذا المؤشر قياس حجم الأموال المستثمرة في القروض إلى حجم الأموال المستثمرة في الأصول. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض سيولة المصرف وزيادة حجم تعرضه لمخاطر السيولة (فلاح، ٢٠١٨: ٧٨).

٤-٣ مخاطر السوق: يعرف (IFRSY) هذا النوع من المخاطر "بأنها مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق" (عبد السادة، ٢٠٢٠: ١٦-١٧)، أي التي تنتج عن أي تحرك بشكل معاكس يؤدي إلى إضعاف قيمة المراكز التي تحتفظ بها الجهات الفعالة وتسمى هذه العوامل "عوامل الخطر" حيث تشمل جميع مؤشرات الأسهم وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات. لذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى أنواع هي (الرشدان والعون، ٢٠٢٢: ٢٨٢) تقسم مخاطر السوق إلى ثلاث أنواع من المخاطر هي مخاطرة تقلبات أسعار الفائدة ومخاطرة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي ومخاطرة السلع وتقلبات أسعار الأوراق المالية (الخالدي، ٢٠٠٨: ١٣٣). أما أهم المؤشرات المستخدمة في تقدير مخاطر السوق والتي تتعرض لها المصارف فهي كالآتي (الناغي، ٢٠٠٧: ٣٠٥):

٤-٣-١ مؤشر القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى القيمة السوقية لحقوق الملكية= القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية لحقوق الملكية

يتكون بسط هذا المؤشر من القيمة الدفترية لحقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات بأنواعها والأرباح المحتجزة وأرباح السنة الحالية)، والمقام يتمثل بالقيمة السوقية التقديرية لحقوق الملكية هذه، والتي يتم الحصول عليها من خلال سعر إغلاق أسهم المصرف في سوق الأوراق المالية في نهاية السنة مضروباً في عدد الأسهم العادية للمصرف.

٤-٣-٢ مؤشر الأصول الحساسة للفائدة الى إجمالي الأصول= الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

تنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار (العراقي، ٢٠٢١: ٣٨٥).

٤-٤ مخاطر الرفع المالي: يعرف الرفع المالي بأنه القوة المحركة وراء التغيرات الناتجة عن تذبذب سعر السهم (Gallmeyer, ٢٠٠٦: ٢٠). لذا فهي ترتبط بهيكل تمويل الشركة فكلاً زاد الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، وإذا لم تنتج الشركة في ذلك فإنها ستعرض لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر مما يعني فقدان ميزة استخدام الرفع المالي بهيكل الشركة التمويلي (الحمدوني والصبيحي، ٢٠١٢: ١٥٠). أن مخاطر الرفع المالي توضح إجمالي المبالغ التي تشكل التزاماً على المصرف واجب السداد حين الطلب أو في تواريخ الاستحقاق، أو مقدار حجم المبالغ التي يحصل عليها المصرف من الجهات الخارجية والتي يقوم باستغلالها لتوليد العوائد من خلال استثمارها، أي بمعنى آخر مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل موجودات المصرف واستثمارها. وتمثل مؤشرات مخاطر الرفع المالي بالآتي (سعيد، ٢٠١٥: ١٢٨-١٣٠):

٤-٤-١ مؤشر الحسابات الجارية والودائع إلى إجمالي الأصول الكلية = الحسابات الجارية والودائع / إجمالي الأصول الكلية

يتكون هذا المؤشر من البسط المتكون من إجمالي الحسابات الجارية والودائع (وهي عبارة عن المبالغ المتمثلة بحسابات الزبائن المختلفة من الحساب الجاري والتوفير والودائع)، أما مقام المؤشر فيتكون من إجمالي الأصول الكلية من الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، ويبين المؤشر مقدار مساهمة الحسابات الجارية والودائع في تمويل أصول المصرف الكلية.

٤-٤-٢ مؤشر الدائنين إلى إجمالي الأصول الكلية = الدائنين / إجمالي الأصول الكلية

يتكون بسط هذا المؤشر من الدائنين المتمثلة بحسابات (دائنو النشاط الجاري، المبالغ المقبوضة لقاء تسجيل الشركات، المبالغ المقبوضة مقابل الاكتتاب في أسهم الشركات، المبالغ المحجوزة من قبل الجهات الرسمية) إلى إجمالي الأصول الكلية (الأصول الثابتة والأصول المتداولة).

٤-٤-٣ مؤشر إجمالي المديونية إلى إجمالي الأصول الكلية = إجمالي المديونية / إجمالي الأصول الكلية

يتكون هذا المؤشر من البسط المتمثل بإجمالي المديونية (الالتزامات قصيرة الأجل المتمثلة بالحسابات الجارية والودائع والدائنين) إلى إجمالي الأصول الكلية. وإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تعود إلى انخفاض حجم التزامات المصرف نسبياً، على الرغم من أن المصرف يسعى إلى استقرار حجم الالتزامات التي لديه، بالمقارنة مع سعيه إلى زيادة حجم موجوداته الكلية بالاعتماد على أموال الجمهور ومساهميه.

٤-٥ مخاطر عدم كفاية رأس المال: وتقيس هذه النسبة مدى وجود ملاءة رأسمالية أساسية للمصرف قادرة على مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن أي مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية أو أي مصادر أخرى للخطر. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض خطر التعسر وتوفير الحماية الكافية للمقرضين من أي خسائر محتملة للمصرف (المعني، ٢٠١٩: ٢٠-١٩). لذا فإن معدل ملاءة (كفاية) رأس المال يمثل أهم المحددات الرئيسية للسلامة المالية في المصارف، من خلال إثراء رأس المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، خاصة إن الهدف من رأس المال هو امتصاص الخسائر عند تحققها وبذلك يتفادى المصرف التصفية، والتخفيف من أثر أزمات السيولة إذا ما حدثت، والتخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق. ومن المؤشرات الأساسية لقياس هذه المخاطر هي (الناغي، ٢٠٠٧: ٣٠٦):

٤-٥-١ مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

يتكون بسط هذا المؤشر من حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات وفائض الأرباح المتراكم) والمقام هو إجمالي الأصول.

٤-٥-٢ مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية (رأس المال + احتياطيات) / الأصول الخطرة

يوضح هذا المؤشر مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية أو إذا ما فشل في تحصيل قيمة أحد القروض التي سبق وأن منحها المصرف لآحد زبائنه، لذا تسمى أحياناً بهامش الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول ذات المخاطر (حتمي وأبو خف، ٢٠٠٤: ٣٠٥). وإن مقام المؤشر هنا يتمثل بالأصول الخطرة ويقصد بها كافة الأصول عدا (النقد الموجود لدى المصرف والبنك المركزي) والتي تملك أوزان للمخاطر وحسب درجة المخاطرة المدرجة ضمنها وحسب متطلبات معايير بازل.

٥-١ الاطار العملي للبحث

١- ٥ آثار الجائحة في قطاع الأعمال العراقي

يتناول البحث في هذا المحور عرضاً تمهيدياً معرفياً لتحديد حجم تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ في قطاع الأعمال العراقي، من خلال نتائج قائمة الفحص لأبرز أوجه تأثيرات الجائحة الاقتصادية في عالم الأعمال، والمحددة من قبل المنظمات الاقتصادية العالمية والدراسات السابقة في هذا المجال، والتي تم عرضها من خلال قائمة الفحص على الشركات عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وكانت نتائج الفحص كما هي ظاهرة خلاصتها في الجدول الاتي:

جدول (١) آثار الجائحة على قطاعات المال والاستثمار

قطاع الاستثمار		قطاع التأمين		مصارف إسلامية		مصارف تجارية		آثار الجائحة
%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	
١٠٠.٠٠٠	٣.٠٠٠	٧٧.٧٧٨	٢.٣٣٣	٧٥.٧٥٨	٢.٢٧٣	٧٨.٧٨٨	٢.٣٦٤	قدرة المنشأة على الاستمرار
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٥٥.٥٥٦	١.٦٦٧	٦٠.٦٠٦	١.٨١٨	٦٩.٦٩٧	٢.٠٩١	انخفاض الإيرادات
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٦٣.٦٣٦	١.٩٠٩	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	زيادة التكاليف التشغيلية
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٤٢.٤٢٤	١.٢٧٣	٤٨.٤٨٥	١.٤٥٥	تلف أو تقادم المخزون
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٥٥.٥٥٦	١.٦٦٧	٦٠.٦٠٦	١.٨١٨	٧٢.٧٢٧	٢.١٨٢	التعثر في سداد الديون
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٥٥.٥٥٦	١.٦٦٧	٦٠.٦٠٦	١.٨١٨	٦٠.٦٠٦	١.٨١٨	انخفاض قيمة الأصول المالية
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٥٥.٥٥٦	١.٦٦٧	٦٩.٦٩٧	٢.٠٩١	٥٤.٥٤٥	١.٦٣٦	انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٧٧.٧٧٨	٢.٣٣٣	٧٨.٧٨٨	٢.٣٦٤	٦٩.٦٩٧	٢.٠٩١	ارتفاع قيمة الالتزامات
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٤٤.٤٤٤	١.٣٣٣	٦٩.٦٩٧	٢.٠٩١	٥٤.٥٤٥	١.٦٣٦	صعوبات الحصول على التمويل
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٤٤.٤٤٤	١.٣٣٣	٥١.٥١٥	١.٥٤٥	٥٧.٥٧٦	١.٧٢٧	تعديلات عقود الإيجار
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٧٥.٧٥٨	٢.٢٧٣	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	خسارة العقود التشغيلية تحت التنفيذ
٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٥٥.٥٥٦	١.٦٦٧	٨٤.٨٤٨	٢.٥٤٥	٧٥.٧٥٨	٢.٢٧٣	ارتفاع مستوى المخاطر المالية
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٤٥.٤٥٥	١.٣٦٤	٤٢.٤٢٤	١.٢٧٣	الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية
٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠	٣٦.٣٦٤	١.٠٩١	٤٨.٤٨٥	١.٤٥٥	الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية
٥٢.٣٨١	١.٥٧١	٥٣.٩٦٨	١.٦١٩	٦٢.٥٥٤	١.٨٧٧	٦١.٩٠٥	١.٨٥٧	متوسط المتوسطات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من خلال الجدول (١) بأن درجة التأثير الأعلى للجائحة في قطاع المصارف التجارية كانت في الجوانب التالية، (قدرة الشركة على الاستمرار، ارتفاع مستوى المخاطر المالية، التعثر في سداد الديون) على التوالي حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢.٣٦، ٢.٢٧، ٢.١٨)، أما الجوانب الأقل تأثيراً فكانت (الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية، الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية، تلف أو تقادم المخزون) حيث بلغ الوسط الحسابي لها من الأقل تأثيراً (١.٢٧، ١.٤٥، ١.٤٥). أما الجوانب الأكثر تأثيراً في المصارف الإسلامية هي (ارتفاع مستوى المخاطر المالية، ارتفاع قيمة الالتزامات، قدرة المنشأة على الاستمرار) على التوالي، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢.٥٥، ٢.٣٦، ٢.٢٧). أما الجوانب الأقل تأثيراً فكانت (الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية، تلف أو تقادم المخزون، الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية)، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (١.٠٩، ١.٢٧، ١.٣٦)، أما الجوانب الأكثر تأثيراً في قطاع الاستثمار تمثل في (قدرة المنشأة على الاستمرار) بوسط حسابي (٣) بينما توزعت باقي الجوانب بين التأثير المتوسط والقليل على التوالي. أما الجوانب الأعلى تأثيراً على قطاع التأمين هي (قدرة المنشأة على الاستمرار، ارتفاع قيمة الالتزامات) حيث بلغ الوسط الحسابي لكلاهما

(٢.٣٣) أما أقل الجوانب تأثير فكانت (الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية، الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية، تلف أو تقادم المخزون) حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منهم (١.٠٠).

أما في مجال القطاعات الأخرى والموضحة بالجدول (١٠)، فإن الجوانب الأعلى تأثيراً في قطاع الاتصالات تمثل في (قدرة المنشأة على الاستمرار) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٣). أما الجانب الأقل تأثيراً فتمثل في كل من (الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية، الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية، تعديلات عقود الإيجار، التعثر في سداد الديون، تلف أو تقادم المخزون) حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منها (١). أما في مجال قطاع الخدمات فإن التأثير الأكبر للجائحة كان في الجوانب التالية (انخفاض الإيرادات، زيادة التكاليف التشغيلية، ارتفاع قيمة الالتزامات، ارتفاع مستوى المخاطر المالية)، حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منها (٢)، أما التأثير الأقل كان في مجال (التعثر في سداد الديون) بوسط حسابي (١.٢٥). أما تأثير الجائحة في قطاع الفنادق كان بشكل أكبر في (صعوبات الحصول على التمويل، تعديلات عقود الإيجار) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢.٥). أما الجوانب الأقل تأثيراً كانت (زيادة التكاليف التشغيلية، ارتفاع قيمة الالتزامات) حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منها (١.٢٥). أما في قطاع الصناعة فإن الأثر الأعلى كان في (قدرة المنشأة على الاستمرار، انخفاض الإيرادات) بوسط حسابي (٢.٥) لكل منها. أما الجوانب الأقل تأثيراً كانت (خسارة العقود التشغيلية تحت التنفيذ) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (١.٦٢٥)، أما في قطاع الزراعة فإن الأثر الأقوى كان (انخفاض الإيرادات) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٣). أما الأقل تأثيراً كان (التعثر في سداد الديون) بوسط حسابي (١)، وكان تأثير الجوانب الأخرى متوسط على القطاع.

جدول (٢) آثار الجائحة على قطاعات الأعمال الأخرى

آثار الجائحة		الاتصالات		الخدمات		الفنادق		الصناعة		الزراعة	
		الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%	الوسط الحسابي	%
قدرة المنشأة على الاستمرار	٣.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	٢.٢٥٠	٧٥.٠٠٠	٢.٥٠٠	٨٣.٣٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
انخفاض الإيرادات	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٥٠٠	٨٣.٣٣٣	٢.٥٠٠	٨٣.٣٣٣	٢.٥٠٠
زيادة التكاليف التشغيلية	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	١.٢٥٠	٤١.٦٦٧	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
تلف أو تقادم المخزون	١.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.١٢٥	٧٠.٨٣٣	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٥٠٠
التعثر في سداد الديون	١.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	١.٢٥٠	٤١.٦٦٧	٢.٢٥٠	٧٥.٠٠٠	٢.١٢٥	٧٠.٨٣٣	١.٠٠٠	٣٣.٣٣٣	١.٠٠٠
انخفاض قيمة الأصول المالية	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
انخفاض قيمة الأصول غير المتداولة	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٥٠٠
ارتفاع قيمة الالتزامات	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	١.٢٥٠	٤١.٦٦٧	١.٨٧٥	٦٢.٥٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٥٠٠
صعوبات الحصول على التمويل	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٥٠٠	٨٣.٣٣٣	٢.١٢٥	٧٠.٨٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
تعديلات عقود الإيجار	١.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٥٠٠	٨٣.٣٣٣	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
خسارة العقود التشغيلية تحت التنفيذ	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	١.٦٢٥	٥٤.١٦٧	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
ارتفاع مستوى المخاطر المالية	٢.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.١٢٥	٧٠.٨٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
الحصول على إعانات ومساعدات حكومية أو من مؤسسات رسمية	١.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
الحصول على إعفاءات أو تسهيلات ضريبية	١.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	١.٥٠٠	٥٠.٠٠٠	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	١.٧٥٠	٥٨.٣٣٣	٢.٠٠٠	٦٦.٦٦٧	٢.٠٠٠
متوسط المتوسطات	١.٧١٤	٥٧.٢١٤	١.٦٧٩	٥٥.٩٥٢	١.٨٢١	٦٠.٧١٤	١.٩٨٢	٦٦.٠٧	١.٨٥٧	٦١.٩٠٥	١.٨٥٧

أما بشكل عام على مستوى القطاعات كافة يلاحظ بأن الجائحة خلفت آثارا على جميع القطاعات بدرجات متفاوتة وبالجوانب المختلفة، إذ اختلفت قوة التأثير من قطاع لآخر حيث كان التأثير الأعلى في قطاع الصناعة حيث بلغ متوسط المتوسطات (١.٩٨٢) وبنسبة (٦٦٪)، أما أقل القطاعات تأثرا فكان قطاع الاستثمار بمتوسط متوسطات بلغ (١.٥٧١) وبنسبة بلغت (٥٢٪)، وهذا ناتج عن طبيعة القطاعات والأنشطة التي تمارسها ودرجة تأثير الجائحة في الجوانب المختلفة للنشاط وقدرتها على إدارة المخاطر.

ويرى الباحثين بأن الجائحة في وقت ذروة الانتشار وفرض الحجر الصحي، قد أثرت بشكل مختلف على القطاعات المختلفة، فقد أثرت بشكل سلبي بسبب الحضر وغلق الحدود على قطاع السياحة والفنادق والطيران والاستثمار، حيث توقفت هذه القطاعات عن مزاولة أنشطتها بشكل كامل في اغلب دول العالم، أما التأثير الإيجابي وسبب إجراءات الحجر والأغلاق أيضا حصلت زيادة في الطلب على السلع المحلية وخاصة الأغذية والأدوية والمقاهات ومعدات الوقاية الصحية المقدمة من القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية بشكل كبير رغم صعوبات التنقل.

٢- ٥ تقييم آثار الجائحة في المحاسبة

تعتبر الآثار المحاسبية للجائحة كوفيد-١٩ (المتغير الرئيسي الاول) وهي الآثار التي نتجت عن جائحة كوفيد-١٩ وكان لها تأثير في الفروض والتطبيقات المحاسبية في مجال الاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي، والتي تتطلب معالجات محاسبية خاصة نظرا لتأثيرها في التمثيل الصادق للقوائم المالية خلال فترة الجائحة. إذ تم قياس هذا المتغير من خلال قائمة خصصت ٢١ متغير فرعي تمثل أوجه التأثير التي تم تحديدها من قبل المنظمات المهنية الدولية والدراسات السابقة، والتي تم فحصها في المصارف والشركات العراقية عينة البحث باستخدام المقياس الثلاثي، وكانت نتائج الفحص المتعلقة بالمصارف والشركات عينة البحث كما موضحة بالجدول الآتي:

جدول (٣) آثار الجائحة في المحاسبة على المصارف والشركات عينة البحث

الشركات الاخرى			المصارف الاسلامية			المصارف التجارية			الآثار المحاسبية للجائحة
المتغير	المتوسط	النسبة	المتغير	المتوسط	النسبة	المتغير	المتوسط	النسبة	
٠.٦١٩	٥٧.٩٧١	١.٧٣٩	٠.٦٥	٥٧.٥٨	١.٧٣	٠.٧٧	٦٦.٦٧	٢	هل كان للجائحة تأثير في تطبيق فرض استمرارية المصرف / الشركة؟
٠.٧٣٣	٦٣.٧٦٨	١.٩١٣	٠.٧٥	٦٠.٦١	١.٨٢	٠.٧٧	٦٦.٦٧	٢	هل نتج عن الجائحة معالجة محاسبية لأحداث لاحقة؟
٠.٧٢٢	٥٣.٦٢٣	١.٦٠٩	٠.٤	٣٩.٣٩	١.١٨	٠.٧٧	٦٦.٦٧	٢	هل أثرت الجائحة في قياسات القيمة العادلة؟
٠.٥٩٣	٥٠.٧٢٥	١.٥٢٢	٠.٦	٦٠.٦١	١.٨٢	٠.٩٨	٦٠.٦١	١.٨٢	هل نتج عن الجائحة تغيير في المعالجات المحاسبية للأصول غير المتداولة (الملموسة وغير الملموسة والعقارات الاستثمارية وأصول حق الاستخدام المستأجرة)؟
٠.٧٠٣	٥٦.٥٢٢	١.٦٩٦	٠.٦٥	٥٧.٥٨	١.٧٣	٠.٧	٦٣.٦٤	١.٩١	هل نتج عن الجائحة تأثير في المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة؟
٠.٨٥٣	٦٦.٦٦٧	٢	٠.٤	٣٩.٣٩	١.١٨	٠.٦٥	٥٧.٥٨	١.٧٣	هل أثرت الجائحة في المعالجات المحاسبية الخاصة بالمخزون (أي نوع من المخزون)؟
٠.٦٥	٧٢.٤٦٤	٢.١٧٤	٠.٦٥	٧٥.٧٦	٢.٢٧	٠.٨٩	٦٦.٦٧	٢	هل كان للجائحة آثار على المعالجة المحاسبية للذمم المدينة؟
٠.٦٣٨	٦٥.٢١٧	١.٩٥٧	٠.٥٢	٨٤.٨٥	٢.٥٥	٠.٤	٦٠.٦١	١.٨٢	هل انعكست آثار الجائحة على المعالجات المحاسبية للأدوات المالية في مصرفكم / شركتكم؟

٠.٥٩	٥٢.١٧٤	١.٥٦٥	٠.٥٢	٨٤.٨٥	٢.٥٥	٠.٧	٦٩.٧	٢.٠٩	هل أثرت الجائحة في تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٠.٥٨٣	٥٣.٦٢٣	١.٦٠٩	٠.٦	٧٢.٧٣	٢.١٨	٠.٧	٦٣.٦٤	١.٩١	هل أثرت الجائحة في المعالجات المحاسبية للأدوات المالية المستخدمة كأدوات تحوط
٠.٧٥٧	٧١.٠١٤	٢.١٣	٠.٥	٤٥.٤٥	١.٣٦	٠.٥٢	٥١.٥٢	١.٥٥	هل كان للجائحة تأثير في المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار
٠.٦٦٨	٦٩.٥٦٥	٢.٠٨٧	٠.٥٢	٥١.٥٢	١.٥٥	٠.٨٣	٦٣.٦٤	١.٩١	هل أثرت الجائحة في المعالجات المحاسبية في مجال الاعتراف بالإيراد
٠.٦٩٤	٧١.٠١٤	٢.١٣	٠.٦٧	٥٤.٥٥	١.٦٤	٠.٦٧	٧٨.٧٩	٢.٣٦	هل أثرت الجائحة في المعالجة المحاسبية للمخصصات والالتزامات المحتملة.
٠.٧٧٨	٦٠.٨٧	١.٨٢٦	٠.٦٩	٥١.٥٢	١.٥٥	٠.٥٢	٤٨.٤٨	١.٤٥	هل نتج عن الجائحة معالجات محاسبية خاصة بالمنح والمساعدات الحكومية.
٠.٧٥٧	٦٢.٣١٩	١.٨٧	٠.٥	٤٥.٤٥	١.٣٦	٠.٥٢	٤٨.٤٨	١.٤٥	هل نتج عن الجائحة معالجات محاسبية خاصة بالإعفاءات والتسهيلات الضريبية
٠.٧٣٣	٦٣.٧٦٨	١.٩١٣	٠.٦٩	٥١.٥٢	١.٥٥	٠.٨٧	٦٠.٦١	١.٨٢	هل نتج عن الجائحة معالجات محاسبية خاصة عند إعداد القوائم المالية المرحلية
٠.٨١٥	٧١.٠١٤	٢.١٣	٠.٥٢	٥١.٥٢	١.٥٥	٠.٦٣	٦٦.٦٧	٢	هل نتج عن الجائحة معالجات محاسبية خاصة بتعويضات العاملين
٠.٧٦٧	٦٨.١١٦	٢.٠٤٣	٠.٤	٣٩.٣٩	١.١٨	٠.٥٤	٦٣.٦٤	١.٩١	هل أثرت الجائحة في المعالجة المحاسبية لتكاليف العمل غير المباشرة
٠.٦٦٨	٦٣.٧٦٨	١.٩١٣	٠.٥٤	٦٣.٦٤	١.٩١	٠.٧٥	٧٢.٧٣	٢.١٨	هل نتج عن الجائحة تأثير المعالجة المحاسبية لتوزيعات الأرباح
٠.٧١٧	٧٢.٤٦٤	٢.١٧٤	٠.٦	٦٠.٦١	١.٨٢	٠.٧	٦٩.٧	٢.٠٩	هل نتج عن الجائحة تأثير في حساب ربحية السهم
٠.٦٥٨	٥٤.٥٤٥	١.٦٣٦	٠.٥	٤٥.٤٥	١.٣٦	٠.٧٧	٦٦.٦٧	٢	هل نتج عن الجائحة تأثير في المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
٠.٧	٦٢.٩١٥	١.٨٨٧	٠.٥٦٧	٥٦.٨٥	١.٧٠٦	٠.٧	٦٣.٤٩٢	١.٩٠٥	متوسط المتوسطات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من النتائج الظاهرة في الجدول (٣) بأن أعلى تأثير للجائحة كان في الجوانب المحاسبية الآتية (المعالجة المحاسبية للمخصصات والالتزامات المحتملة، المعالجة المحاسبية لتوزيعات الأرباح، تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، حساب ربحية السهم) على التوالي، حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٢.٣٦)، (٢.٠٩)، (٢.٠٩)، (٢.٠٩) على التوالي. أما الجوانب الأقل تأثراً بالجائحة فكانت (المعالجات المحاسبية الخاصة بالمنح والمساعدات الحكومية، المعالجات المحاسبية الخاصة بالإعفاءات والتسهيلات الضريبية، المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (١.٤٥)، (١.٤٥)، (١.٥٥) على التوالي. أما في مجال تأثير الجائحة في المحاسبة للمصارف الإسلامية فيبين الجدول (٣) أن أعلى تأثير كان في الجوانب المحاسبية الآتية (المعالجات المحاسبية للأدوات المالية، تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، المعالجة المحاسبية للذم المدينة)، إذ كان الوسط الحسابي لها (٢.٥٥)، (٢.٥٥)، (٢.٢٧) على التوالي، أما التأثير الأقل فكان في مجال (قياسات القيمة العادلة، المعالجات المحاسبية الخاصة بالخزون، المعالجة المحاسبية لتكاليف العمل غير المباشرة) حيث كان الوسط الحسابي لكل منها (١.١٨). ويلاحظ من خلال الجدول (٣) بأن أعلى تأثير للجائحة كان في مجال (المعالجة المحاسبية للذم المدينة، احتساب ربحية السهم) بوسط حسابي (٢.١٧) لكل منها. أما الجوانب الأقل تأثراً بالجائحة فكانت (المعالجات المحاسبية للأصول غير المتداولة (الملموسة وغير الملموسة والعقارات الاستثمارية وأصول حق

الاستخدام المستأجرة)، تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، قياسات القيمة العادلة، المعالجات المحاسبية للأدوات المالية المستخدمة كأدوات تحوط) حيث بلغ الوسط الحسابي (١.٥٢، ١.٥٧، ١.٦١، ١.٦١) على التوالي.

ويلاحظ من خلال الجداول الثلاث السابقة بان قطاع المصارف التجارية سجل أعلى متوسط متوسطات لمجموع الآثار المحاسبية للجائحة بوسط (١.٩٠٥)، يليه الشركات في القطاعات الأخرى بوسط بلغ (١.٨٨٧)، وأخيراً قطاع المصارف الإسلامية بوسط بلغ (١.٧٠٦).

ويرى الباحثين بأن القطاعات المختلفة اهتمت بقدر متفاوت بسيط بالإرشادات والمعالجات المحاسبية، بحسب متطلبات المعايير والنظم المتبعة، فمنها من اهتم بالمعالجات الخاصة بالأدوات المالية وتكوين المخصصات وفق متطلبات (IFRS) التي تعتمد المصارف التجارية والإسلامية، فيما حافظت الشركات في القطاعات الأخرى على المعالجات المحاسبية بحدود تطبيقها للقواعد والأنظمة المحلية، ولم تتبنى أي من القطاعات معالجات خاصة بظروف الجائحة بشكل مباشر والآثار والتكاليف المترتبة عليها، وهو ما يؤكد ضعف دور إدارة المهنة في إصدار التوجيهات اللازمة الخاصة بمواجهة ظروف الجائحة ومتابعتها لما يصدر دولياً في هذا المجال. فضلاً عن ضعف دور التدقيق الخارجي في متابعة تلك المتطلبات كإرشادات ومعالجات لتجنب مخاطر الأزمة وانعكاساتها على الأطراف المستفيدة والحرص على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

٥-٣ قياس المخاطر المالية للشركات عينة البحث

ولتقدير هذه المخاطر يتم اللجوء في كثير من الأحيان إلى المؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة من حيث التدفقات النقدية، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية للالتزامات (أسماء ومدينة، ٢٠١٨: ١١-١٢). وان من أبرز مؤشرات تقييم المخاطر المالية في ضوء نوع المخاطرة، (سعيد، ٢٠١٥: ١٢٢-١٣٣)، يتم تقييم مؤشرات المخاطر المالية للمصارف والشركات عينة البحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)، للشركات عينة البحث وقد تم استخدام متوسط عدد من المؤشرات لكل نوع من المخاطر، وتم قياس المخاطر المالية للمصارف والشركات العراقية قبل انتشار الجائحة في العراق وخلال فترة انتشار الجائحة واتخاذ الإجراءات الاحترازية المتشددة من حجر صحي للمصابين وحظر شامل لحركة التنقل وعدم وجود لقاح للفيروس، وكذلك قياس المخاطر المالية للسنة التالية لانتشار الجائحة حيث تمثل فترة زيادة الوعي الصحي من مسببات الفيروس والتخفيف من الإجراءات المفروضة وعودة الحياة بشكل تدريجي لأغلب القطاعات والوصول إلى لقاح مضاد للفيروس

جدول (٤) المخاطر المالية للمصارف التجارية للمدة (٢٠٢١-٢٠١٩)

المصرف	مخاطر الائتمان			مخاطر السيولة			مخاطر السوق			مخاطر الرفع المالي			مخاطر عدم الكفاية		
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الموصل	٠.٢٩٣	٠.٤١٥	٠.٤٠٩	٠.٣٤١	٠.٣٣٣	٠.٤٠٢	٣.٤٦٨	٤.٢٢٥	٣.٦٣٦	٠.٩٠٩	٠.٨٦٤	١.٦٧٩	١.٤٥٩	١.٦٧٢	٠.٥١٩
الأهلي	٠.١٨٦	٠.٢١٩	٠.٢٥٤	٠.٤١٤	٠.٤٢٥	٠.٤٠٥	١.٠١٤	٢.٨٤٥	٠.٧٨٦	١.٤٣١	١.٦٨٨	٣.٤٩٥	٠.٧١٦	٠.٥٣٩	٠.١٥٨
سومر	٠.١٢١	٠.٠٨٦	٠.٠٦٦	٠.٤٤٨	٠.٤٤٤	٠.٤٤٦	١.١٦٨	١.٣٨٧	١.٤٣٩	٠.٧٤٠	٠.٧١٦	٠.٧٧٠	٢.٥٣٣	٢.٨٠٢	٣.٠٩٦
المنصور	٠.١٠٩	٠.١١١	٠.١٢٥	٠.٤٥٣	٠.٤٧٨	٠.٤١٨	٠.٩٣٥	١.٠٥٣	١.٢٤٣	٢.٩٤٦	٢.٦٠٩	١.٥٢٠	٠.٢٢٢	٠.٢٦٠	٠.٥٦٧
الائتمان	٠.٢٢٧	٠.٢٢٣	٠.٢٢١	٠.٤٤١	٠.٤٩٤	٠.٤٧٠	١.٤٤٦	١.٤٤١	١.٥٥٩	١.٠٧٩	١.١٠٤	٠.٩٧٩	٠.٩٩٧	٠.٩٥٤	١.٢١٧
الخليج	٠.١٩١	٠.١٩٣	٠.١٨١	٠.٣٧٦	٠.٣٥٤	٠.٣٥٥	٣.٨٣٨	٣.٨٤١	٣.٥٥٠	١.٠٧٩	١.٠٠٨	١.٠٧٥	١.٠٤٠	١.١٥٠	١.٠٣٥
بغداد	٠.٠٧٦	٠.٠٧٨	٠.١٢١	٠.٣٧١	٠.٤١٤	٠.٣٢٨	١.٩٣٦	١.٤٦٧	٠.٧٨٥	٢.٤٢٣	٢.٩٢٧	٢.٨٦٧	٠.٢٩٢	٠.٠١٤	٠.٢٣٤
القيمة	٠.٢٤٧	٠.١٩٣	٠.٢٠٩	٠.٤٣١	٠.٤٤٠	٠.٤٤٠	٠.٨٩٠	٢.٤٣٢	٠.٨٧٩	١.٦٩١	٢.٢٠٢	٢.٨٢٧	٠.٥٠٧	٠.٣٤٦	٠.٢٦٢
الاستثمار	٠.٢٦١	٠.١٢٢	٠.٢٨٥	٠.٤٢٥	٠.٤٣٤	٠.٤١٥	٢.٠٧٣	٢.٤٣٢	١.٧٧٢	١.٢١٦	١.٣١٣	١.٤٢٦	٠.٨٦٤	٠.٧٢٥	٠.٧٣٧
التجاري	٠.٤٤٨	٠.٣٠٢	٠.١٩٥	٠.٢٧٨	٠.٣٤٠	٠.٠٤٤	١.٤٠٨	١.٥٦٥	١.٣٢٣	٠.٩٨٨	١.٢٢٣	٠.٩٧١	١.٢٣٥	٠.٨١٤	١.٢٩٠
عم العراق	٠.١٤٧	٠.١٥٤	٠.٢٢١	٠.٣٨٩	٠.٤٥٦	٠.٤٧٨	٠.٩٥٠	٠.٩٦٣	٠.٨٤٧	٠.٧٣٨	٠.٧١٣	٠.٧٦٢	٢.٥٦٤	٢.٩٧٩	٣.٧٠٨
متوسط المتوسطات	٠.٢١٠	٠.١٩٠	٠.٢٠٨	٠.٣٩٧	٠.٤١٩	٠.٣٨٢	١.٧٣٨	٢.٠٠٩	١.٦٢٦	١.٢٨٥	١.٤٨٨	١.٦٧٠	١.١٣٠	١.١١٤	١.١٦٥

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وكانت النتائج كما مبينه ادناه:

ويلاحظ من خلال الجدول (٤) الى ان اغلب المصارف تتذبذب فيها نسب مخاطر الائتمان خلال المدة (٠.٢١٠، ٠.١٩٠، ٠.٢٠٨) على التوالي، اذ انخفضت تلك المخاطر في فترة الجائحة عما كانت عليه قبل الجائحة ثم ارتفعت مرة اخرى خلال السنة التالية مما يشير الى وجود صعوبات لدى اغلب المصارف حيث اخذت بالارتفاع لأغلب المصارف مسجلة اعلى نسبة مخاطر لها لمصرف الموصل (٠.٤٠٩، ٠.٤١٥، ٠.٢٩٣) على التوالي بينما استطاع عدد من المصارف (التجاري، سومر، الائتمان) الى خفض نسبتها بشكل تدريجي مما يشير الى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر غير المتوقعة والقدرة على توظيف امواله والاستمرار بنشاطه، اما مخاطر السيولة التي تعد من المؤشرات المهمة على امتلاك المصرف السيولة الكافية، كان المتوسط العام لها (٠.٣٩٧، ٠.٤١٩، ٠.٣٨٢) اذ سجلت نسبة مرتفعة خلال فترة الجائحة اعلى مما كانت قبلها وهذا يشير الى ان مخاطر السيولة كانت منخفضة في فترة انتشار الجائحة وازدادت بعد تفشي الجائحة فقد تذبذبت النسبة خلال المدة للمصرف الواحد وللمصارف مجتمعة حيث سجل مصرف سومر اعلى نسبة سيولة (٠.٤٤٤، ٠.٤٤٤، ٠.٤٤٦) من بقية المصارف للمدة كاملة، وهذا يشير الى انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف مما يؤشر الى ضمان توفير السيولة الكافية لحالات السحب المفاجئ من قبل العملاء، وتراوح النسبة بشكل عام بين (٠.٤٤ - ٠.٤٩٤) وتعتبر نسبة مقبولة تتجاوز المسموح بها من قبل البنك المركزي، اذ يشير ارتفاع النسبة الى ان اصول المصارف المتداولة اعلى من اصولها الثابتة وهذا مؤشر جيد الى امكانية تحويلها الى سيولة وقت الحاجة عدا (المصرف التجاري لسنة ٢٠٢١ فقد كانت منخفضة)، كما تشير مخاطر السوق الى الظروف المفروضة على المصارف بسبب عوامل خارج سيطرة المصرف وتؤثر بشكل مباشر على وجوده ضمن السوق وتشير النسب (٠.٧٨٥ - ٤.٢٢٥) الى ان المخاطر مرتفعة بشكل عام خلال الفترة وتزداد اثناء الجائحة وبعدها بشكل ملحوظ مما اثر على اغلب المصارف حيث سجلت متوسط عام بنسبة (١.٧٣٨، ٢.٠٠٩، ١.٦٢٦) على التوالي وهذا يعود الى الاجراءات المتبعة خلال هذا العام من حظر شامل وغلق لنشاط اغلب القطاعات، ثم عادت للانخفاض عند تخفيف الاجراءات الاحترازية بالعام التالي امكنها من التغلب على المخاطر المحيطة وكانت الاعلى لمصرف الموصل (٣.٤٦٨، ٤.٢٢٥، ٣.٦٣٦) على التوالي بينما استطاعت عدد من المصارف السيطرة على هذه المخاطر بشكل تدريجي حيث تختلف حسب الاستراتيجية الجديدة التي يعتمدها المصرف لتوفير معلومات لجميع الاطراف، اما مخاطر الرفع المالي فقد اخذت بالارتفاع التدريجي من سنة الى اخرى (١.٣٨٥، ١.٤٨٨، ١.٦٧٠)، مما يشير الى ان المصارف واجهت صعوبات تمويل خلال فترة الجائحة مما تسبب في زيادة الابعاء المالية لأغلب المصارف في هذا القطاع فقد زادت بشكل عام لأغلب المصارف خلال فترة الجائحة وما بعدها مثل مصرف (الموصل الاهلي، التنمية، الاستثمار، عبر العراق) بينما اخذت بالتذبذب في مصارف اخرى، اما مخاطر كفاية راس المال نلاحظ ان المتوسط العام (١.١١٤، ١.١٣٠، ١.١٦٥) على التوالي فقد انخفضت كفاية راس المال خلال فترة الجائحة مما يشير الى ارتفاع المخاطر لأغلب المصارف التجارية، وخلال العام ٢٠٢١ عادت النسبة للارتفاع مرة اخرى وهذا يشير الى تعافي اغلب المصارف وعودتها الى نشاطها الطبيعي. فقد سجل مصرف عبر العراق اعلى نسبة كفاية (٢.٥٦٤، ٢.٩٧٩، ٣.٧٠٨) على التوالي تلاها مصرف سومر (٢.٥٣٣، ٢.٨٠٢، ٣.٠٩٦) مما يشير الى انخفاض المخاطر وان المصرف لديه نسبة كافية لدعم ثقة المودعين وقدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية وتوظيف امواله بصورة صحيحة. وبشكل عام نلاحظ بان المخاطر المالية لم تحقق مستوى واحد خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٢١) بل اخذت بعضها بالارتفاع والبعض الآخر بالانخفاض وهذا يشير الى عدم وجود مؤشر عام على استفادة اغلب المصارف التجارية من المعالجات المحاسبية للسيطرة على مستوى معقول من المخاطر او الحد منها.

جدول (٥) المخاطر المالية للمصارف الإسلامية للمدة (٢٠٢١-٢٠١٩)

المصارف الإسلامية	مخاطر الائتمان			مخاطر السيولة			مخاطر السوق			مخاطر الرفع المالي			مخاطر عدم الكفاية		
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الدولي	٠.١٤٣	٠.٢٣٧	٠.٢٠٢	٠.٣٠٣	٠.٣٧٤	٠.٣٣٨	٠.٤٣٤	٠.٥٦٤	٠.٧٣٥	٠.١٢٨	٠.٣٠٢	٠.٢١٩	٠.٥٥٧	٠.٥٩٣	
التمتع	٠.٠٤١	٠.٠٧٨	٠.٠٧٧	٠.٣٧٢	٠.٣٥١	٠.٣٧٧	٠.٤١٠	٠.٦٣٨	١.٥٠٠	٠.٨١٣	٠.٦٦٢	٠.٩٨٣	١.٣٤٧	١.٢٤٦	
نور العراق	٠.٠٩٣	٠.١٨٤	٠.١٠٦	٠.٤٥٠	٠.٤٦١	٠.٤٠٦	٠.٦٧٣	٠.٧٦٧	٠.٧١٨	٠.٥٨٣	٠.٥١٩	٠.٥٧٧	٢.١٧٣	١.٦١٧	١.٦٠٤
العراقي	٠.١٨٠	٠.١٨٢	٠.١٣٩	٠.٤٢٤	٠.٣٨٥	٠.٤٣٨	١.٣٦٨	١.٥٤٩	١.٢٢٥	١.٦١٧	١.٥٤٤	١.٩٩٨	٠.٦٣١	٠.٤٧٢	
الوطني	٠.٤٠٥	٠.٣٨٧	٠.٢٩٢	٠.٤٢٧	٠.٣٩٩	٠.٢٥٩	٠.٩١٣	١.٠٠٧	٠.٧٩٠	١.٢١٦	١.١٣٠	٠.٥٧٩	٠.٦١١	٠.٦٤٤	
الجنوب	٠.١٣٣	٠.١٤٥	٠.١٣٤	٠.٢٤٦	٠.٣٢٨	٠.٣٧٩	٠.٧٢٣	٠.٦٨٧	٠.٦٥١	٠.٧٩٢	٠.٩٠٠	١.٣٦٨	٠.٨٣٤	٠.٨٢٩	٠.٦١٩
الطيب	٠.٠١٣	٠.٠١٢	٠.١٤٥	٠.٤٠٣	٠.٤١٦	٠.٦٥٧	٠.٣١٢	٠.٥٣٨	٠.٦٨١	١.٠٣٧	٠.٩٣٩	١.٢٢٩	١.٦٤٣	٢.١٨٢	٠.٧٨١
العربية	٠.٠٩٣	٠.٠٨٦	١.٩٦٧	٠.٤٣٨	٠.٤٢٤	٠.٣٤٩	٠.٦١٤	٠.٦١٢	٠.٦٠٧	٠.٩٥٢	٠.٨٠٧	٠.٥٧٨	١.٤٣٨	١.٦٤٦	١.٩٧١
الفايض	٠.٣٣٦	٠.٠٢١	٠.١٤٩	٠.٤٩٨	٠.١٨٣	٠.٢١٩	٠.٨١٤	٢.٣٧٣	٢.٣٢٢	٠.٥٥٣	٠.٥١٤	٠.٦١٠	١.١٧٧	١.٢٢٧	١.١٤٠
إيلاف	٠.٢٦٨	٠.٣٦٥	٠.٥٥٥	٠.٣٨٥	٠.٢٦٦	٠.٢٠٥	٣.١٣٩	١.٩٨٥	١.٣٥٦	٠.٧٤٣	٠.٦١٦	٠.٨٠١	٠.٩٠١	٠.٩٥٥	٠.٨٠٠
جيهان	٠.٣٨٠	٠.٧٧٦	٠.١٦٤	٠.٢٨٨	٠.٣٥١	٠.٢٣٥	٠.٣٠٢	٠.٣٠٤	٠.٥٠٥	١.٣٢٥	١.٥٤٥	٢.٣٩٢	٠.٦٧٧	٠.٧٦٢	٠.٣١٨
متوسط المتوسطات	٠.١٩٠	٠.٢٢٥	٠.٣٥٧	٠.٢٨٥	٠.٣٥١	٠.٩٧٣	١.٠٩٣	١.٠٠٨	٠.٩٨٥	٠.٩٦٠	١.١٧١	١.١١٢	١.١٢٤	٠.٩٢٦	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وتشير النتائج الظاهرة بالجدول (٥) الى ان مخاطر الائتمان كانت (٠.١٩٠، ٠.٣٥٧، ٠.٢٢٥) على التوالي، والتي تؤثر ارتفاع مستوى المخاطر بشكل عام بعد تفشي الجائحة. مما يشير الى ان بعض المصارف تواجه مشكلة بسبب انتشار الجائحة ولم تستطع تبني خطط حقيقية للتغلب على هذه المخاطر ان مخاطر الائتمان اخذت بالتذبذب خلال الفترة وسجل مصرف العربية اعلى نسبة (١.٩٦٧) بعد الجائحة بينما سجلت مصارف اخرى ارتفاع تدريجي خلال المدة كما في مصرف (ايلاف، جيهان) مما يشير الى عدم سلامة قرارات توظيف الاموال وان قرارات منح الائتمان والتسهيلات المصرفية لم يشهدا تطوراً مناسباً لحجم المخاطر التي فرضتها الجائحة، اما نسب السيولة للمصارف الإسلامية فقد انخفضت خلال فترة الجائحة وبعدها عما كانت قبلها (٠.٣٨٥، ٠.٣٥٨، ٠.٣٥١). مما يشير الى ارتفاع مخاطر السيولة بسبب نقص السيولة لأغلب المصارف فقد اخذت بالتذبذب ايضا فقد سجل مصرف الطيف ارتفاع تدريجي في نسبة سيولته (٠.٦٥٧، ٠.٤١٦، ٠.٤٠٣). اضافة الى مصارف اخرى مما يشير الى قيام المصرف بتنوع مصادر التمويل وادارة الاصول والالتزامات وموائمة اجالها للوقاية من هذه المخاطر والاحتفاظ بسيولة كافية، بينما انخفضت النسبة بشكل تدريجي لبعض المصارف مشيرة الى عدم قدرتها على مواكبة مجريات الازمة كما في مصرف (الوطني، العربية، ايلاف)، اما بقية المصارف فقد اشارت النسب الى مستوى متذبذب خلال المدة وضعف في الاستجابة لمجريات الاحداث، اما مخاطر السوق فقد كانت النسب متذبذبة (٠.٩٧٣، ١.٠٩٣، ١.٠٠٨) على التوالي حيث ارتفعت خلال فترة الخطر وانتشار الوباء ثم عادت للانخفاض بنسبة بسيطة لكنها لم تعد الى مستواها الطبيعي قبل انتشار الجائحة، اذ سجلت ارتفاع تدريجي في عدد من المصارف (الدولي، الطيف، جيهان) وسجلت تذبذب في مصارف اخرى مما يتوجب استخدام اساليب للتقييم ملائمة تتناسب مع الظروف وتوفير معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، اما متوسط مخاطر الرفع المالي للسنوات الثلاث كانت (٠.٩٨٥، ١.١٧١، ٠.٩٦٠) على التوالي مما يشير الى انخفاضها بشكل بسيط خلال فترة الجائحة ثم ارتفعت بشكل ملحوظ بعد الجائحة وهذا يشير الى ارتفاع مخاطر الرفع المالي رغم عودة النشاط مما يشكل خطراً لأغلب المصارف، وسجلت المصارف التالية ارتفاع تدريجي للمخاطر مصرف جيهان (٠.٣٩٢، ٠.٢٣٥، ١.٣٢٥) مصرف الجنوب (٠.٧٩٢، ٠.٩٠٠، ١.٣٦٨) بينما تذبذبت النسبة في اغلب المصارف مسجلة ارتفاع مفاجئ بعد الجائحة وهذا يشير الى عدم القدرة على الايفاء بالمتطلبات بسبب الآثار التي خلفتها الجائحة، اما كفاية راس المال تشير الى ارتفاع النسبة للمصرف الوطني بشكل

تدرجي (٠.٥٧٩، ٠.٦١١، ٠.٦٤٤)، وتشير الى تذبذب المتوسط العام (١.١١٢، ١.١٢٤، ٠.٩٢٦) للفترات المتلاحقة حيث كانت النسبة مرتفعة خلال فترة الجائحة مما يشير الى ان المخاطر كانت اقل مما عليه بعد انخفاض النسبة وزيادة المخاطر للفترة اللاحقة، وهذا مؤشر سلبي لأداء اغلب المصارف وقرارات توظيف الاموال وعدم قدرة راس المال لامتنصاص الخسائر التي خلفتها الجائحة مما يؤثر على نشاطها ومواصلة فعاليتها. ويلاحظ بان المصارف الاسلامية لازالت تواجه صعوبة في التأقلم مع ظروف الجائحة خاصة وان نشاطها يحتاج الى توظيف الاموال بشكل مختلف عن المصارف التجارية مما يتطلب وجود حالة استقرار أكثر في السوق للتعافي والعودة الى نشاطها الطبيعي.

جدول (٦) المخاطر المالية للشركات في القطاعات الاخرى للمدة (٢٠٢١-٢٠١٩)

الشركات الاخرى	مخاطر الائتمان			مخاطر السيولة			مخاطر السوق			مخاطر الرفع المالي			مخاطر عدم الكفاية		
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢١
أسيا سيل	٠.٣١ ٥	٠.٣٨ ٢	٠.٢٦٥	٠.٣٨٨	٠.٣٨٠	٠.٢٣٩	٠.٣١٤	٠.٣٥ ٧	٠.٣٧٢	١.٥٨٩	١.٢٧٧	١.٠٤ ٧	٠.٦٣١	٠.٤٩ ٦	٠.٦٥ ٧
الأمين	٠.١٣ ٥	٠.١٧ ٠	٠.١٩٩	٠.٥٦٨	٠.٦١٩	٠.٦٦٨	٠.٧٤٤	٠.٧٥ ٥	٠.٨٨٠	٠.٨١٨	٠.٦٨٨	٠.٩٨ ٩	٠.٧٨٩	٠.٧٦ ٤	٠.٧٥ ٧
الأهلية	٠.١٦ ٦	٠.٢٠ ١	٠.١٠٧	٠.٤٩٧	٠.٤٩٩	٠.٥٨٧	١.٣٨٧	١.٣٦ ٢	١.٣٠٢	٠.٩٨٠	٠.٧٦٦	٠.٦٧ ٠	٠.٧١٣	٠.٦٥ ٥	٠.٩٨ ١
الأمين	٠.٠٥ ٧	٠.٠٧ ١	٠.٠٦٠	٠.٥٤٠	٠.٥٣٦	٠.٦٢٣	١.٢٥٢	١.٢٤ ٣	١.٢١٠	٠.٥٤٣	٠.٥٣٨	٠.٥٤ ٤	١.١٣٨	١.١٤ ١	١.٢٦ ٧
الحمرء	٠.٣٥ ٦	٠.٤٠ ٦	٠.٢٨٢	٠.٠٦٦	٠.١٣٦	٠.٥٣٤	٢.٠٤٤	٢.٢٢ ٩	١.٠١٥	٠.٩٤٠	٠.٨٦٦	٠.٩٤ ٥	٠.٧٢١	٠.٧٠ ١	٠.٨٥ ٢
المعمورة	٠.٠٨ ٠	٠.٠٦ ٥	٠.٠٢٩	٠.٥٥٢	٠.٥٥٥	٠.٦٩٧	٠.٦٧٩	٠.٥٧ ٥	٢٣.٢٥ ٢	٠.٥٥٩	٠.٥٤٣	٠.٥٣ ٣	١.٠٩٤	١.٠٤ ٨	١.٣٠ ٧
بغداد العراق	٠.٢٢ ٧	٠.٢٤ ٢	٠.٢٠٠	٠.٧٣٣	٠.٧٤٠	٠.٧٣٥	٠.١٨٢	٠.١٨ ٢	٠.١٨٢	٠.٩٥٤	٠.٩٦٣	٠.٩٧ ٢	١.٥٥٠	١.٢٥ ٤	١.٤١ ٨
النخبة	٠.١٣ ٥	٠.١٣ ٥	٠.١٣٥	٠.٢٣٠	٠.٢٢٧	٠.٢٣٢	١.٧٢١	١.٧٨ ٩	١.٦٦٣	٠.٥٣١	٠.٥٣١	٠.٥٣ ١	٠.٩٩٦	٠.٩٩ ٣	٠.٩٩ ٩
الأمين للاستثمار	٠.٢٢ ٤	٠.٢٣ ٩	٠.٢٩٠	٠.٥٥٨	٠.٥٨٧	٠.٦٧٠	٠.٧٧٥	٠.٨٢ ٥	٥.٣٤٠	١.١٦٥	١.١٣٠	١.٤٥ ٣	٠.٧٩٩	٠.٧٩ ٧	٠.٧٣ ٦
العراقية للتقور	٠.٤٤ ٥	٠.٤٥ ٠	٠.٤٦٦	٠.٠٢٥	٠.٠٢١	٠.٠٢٤	٠.٨٨٢	٠.٨٧ ٦	٠.٨٤٨	٠.٢٦٨	٠.٢٤٢	٠.٢٤ ٧	٠.٧٨٩	٠.٨٠ ٦	٠.٧٨ ٨
الخيطة	٠.١٣ ٦	٠.١٥ ١	٠.٠٧٤	٠.٦٢٤	٠.٥٦٢	٠.٥٩٨	٠.٢٢٨	٠.٢٦ ٥	٠.٣٤٣	٠.٦٨١	٠.٦٦٩	٠.٦٣ ٨	١.٤٥٦	١.٣٢ ٤	١.٤٧ ١
الكندي	٠.٠٩ ٦	٠.٠٩ ٠	٠.٠٦٥	٠.٢٦٠	٠.١٧٧	٠.٠٨٦	٠.٤٩٤	٠.٥٥ ٩	٠.٥٠٥	٠.٦١٤	٠.٥٤٥	٠.٥٣ ٧	١.٠٦٥	٠.٨٩ ٩	٠.٩٧ ٤

٠.٩٢ ٤	٠.٩٢ ٦	٠.٨٠٠	٠.٥٧ ٦	٠.٥٧٩	٠.٧٢١	٠.٢٩١	٠.٣٣ ٧	٠.٥٢٠	٠.٠٠٩	٠.٠٣٥	٠.٠١٧	٠.٠٥٥	٠.١١ ٠	٠.١٧ ٥	المصور
١.٠٣ ٤	١.١٥ ٧	١.٠٧٠	٠.٦٠ ٥	٠.٦٠٧	٠.٥٨٩	٠.٣٠٥	٠.٢٩ ٥	٠.٣١٩	٠.٢٣٧	٠.٣٧٣	٠.٢٦٤	٠.٠٦٤	٠.٠٥ ٨	٠.٠٥ ١	بغداد للم شروبات
١.٠٦ ٢	١.٠٧ ٨	٠.٩٨٠	٠.٥٢ ٧	٠.٥٢٢	٠.٥٣٤	٠.١٩٥	٠.٢١ ٥	٠.١٤١	٠.١٥٥	٠.١٧٠	٠.٠٣٠	٠.٠١٨	٠.٠١ ١	٠.٠١ ٩	الصناعات الكيمياوية
٠.٧٣ ٦	٠.٦٠ ٤	٠.٦٣٦	٠.٦٩ ٦	٠.٩٩٢	٠.٩٣١	٠.٧٤٢	٠.٩٤ ٢	٠.٨٠٥	٠.٠١٩	٠.٠١٤	٠.٠١٦	٠.٣٩٣	٠.٤٤ ٦	٠.٤٦ ٦	طريق الخازر
٠.٨٣ ٠	٠.٨٠ ١	٠.٧٧٩	٠.٨٠ ٨	٠.٨٢١	٠.٧٩٨	٠.٥٠٩	٠.٥٧ ٧	٠.٦١٧	٠.٥٥٢	٠.٥٨٢	٠.٥٤٣	٠.١٤٠	٠.١٦ ٧	٠.١٥ ٩	العراقية للسجاد
٠.٩٩ ٥	٠.٩٩ ٦	٠.٩٩٤	٠.٥٠ ٥	٠.٥٠٤	٠.٥٠٦	٠.٧١١	٠.٨٥ ٦	٠.٧٩٥	٠.١١٧	٠.١٥٥	٠.١٥٤	٠.٠٠٣	٠.٠٠ ٣	٠.٠٠ ٤	كربلاء
١.٣٠ ١	١.٢٣ ٦	١.١٨١	٠.٥٣ ٧	٠.٥٤٩	٠.٥٥٠	٠.٤٦١	٠.٣٣ ٦	٠.٣٠٩	٠.٤١٥	٠.٣٧٧	٠.٣٢٩	٠.١٧٨	٠.١٨ ١	٠.١٩ ٤	الوطنية
١.٥١ ٠	١.٣٢ ٥	-١.١٩١	٠.٩٢ ٢	٠.٧٧٩	٠.٦٤٧	٠.٥٣٨	٠.١٩ ٠	٠.١٥٨	٠.٠٠٤	٠.٠١٣	٠.٠٥٤	١.٧٣١	١.٦٢ ٦	١.٥٢ ٣	السياحية الموصل
٠.٦١ ٧	٠.٦٠ ٢	٠.٦٩٤	١.٠٩ ٤	١.٠٧٦	٠.٨٨٩	٠.٤٥٤	٠.٤٨ ٢	٠.٥١٨	٠.٥٤٥	٠.٥١٠	٠.٤٨٧	٠.٢٣١	٠.٢٢ ٧	٠.١٧ ٤	بابل
٠.٩٨ ٣	٠.٩٢ ٨	٠.٩٩٨	٠.٦٢ ٢	٠.٦٣٩	٠.٦٠٤	٠.٤١٠	٠.٣٦ ٢	٠.٣٨٥	٠.١٨٠	٠.١١٧	٠.١٧٦	٠.١٣٩	٠.١٦ ٤	٠.١٥ ٨	الأهلية
٠.٨٨ ٠	٠.٨٣ ٠	١.١٤٤	٠.٦٤ ١	٠.٦٩٨	٠.٦١٦	٠.٤٥٤	٠.٥٠ ٢	٠.٣١٨	٠.٢٤٨	٠.٢٣٥	٠.٣٦٢	٠.٠٨١	٠.٠٩ ٣	٠.٠٦ ٤	العراقية
٠.٨٧ ٢	٠.٨١ ٣	٠.٨٦٢	٠.٧٢ ٣	٠.٧٥٤	٠.٧٠٥	١.٧٧٩	٠.٦٨ ٤	٠.٦٦٤	٠.٣٥٥	٠.٣٣١	٠.٣٢٥	٠.٢٢٦	٠.٢٤ ٧	٠.٢٣ ٣	متوسط المتوسطات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال الجدول (٦) بأنه تم قياس المخاطر للشركات عينة البحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة في قوائمها المالية للوقوف على مؤشر مهم تجهل اهميته اغلب القطاعات ويساهم في اعطاء صورة كاملة لموقف الشركة المالي ويمكن الشركة من اتخاذ قرارات تخضع لخطط وسياسات مُمنهجة توضع على أساس علمي موضوعي وعدم خضوعها لقرارات الإدارة التي يغلب عليها هدف الربح دون مراعاة درجة المخاطرة، كانت مخاطر الائتمان للشركات خلال فترة البحث (٠.٢٣٣)، (٠.٢٤٧، ٠.٢٢٦) على التوالي اي انها ارتفعت خلال فترة الخطر وتوقف النشاط لأغلب القطاعات ثم عادت الى الانخفاض مع عودة النشاط بشكل تدريجي، فقد اشارت النسب المستخدمة الى ارتفاع مخاطر الائتمان بالتدرج لأغلب الشركات خلال المدة (الامين للاستثمار، العراقية للتور، فندق بابل، بغداد للمشروبات الغازية) بينما تذبذبت النسبة في شركات اخرى مما يشير الى ان قرارات الاستثمار والائتمان تخضع لاجتهادات المدراء وخبرتهم الشخصية، اما مخاطر السيولة فقد انخفضت بشكل متواصل خلال الفترة وبعدها (٠.٣٢٥، ٠.٣٣١، ٠.٣٥٥) على التوالي حيث تشير النسب المرتفعة للسيولة الى وجود سيولة نقدية لدى الشركات تمكها من الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة مع ضرورة المحافظة على نسب محددة لضمان توظيف الاموال واستثمارها بشكل يزيد من كفاءة الشركات في السوق المالي، اذ ارتفعت بشكل تدريجي لأغلب الشركات وسجلت شركة بغداد للعراق للنقل العام اعلى نسبة سيولة

(٠.٧٣٥، ٠.٧٤٠، ٠.٧٣٣) بينما سجلت شركات أخرى تذبذب ملحوظ خلال المدة وتعكس المؤشرات سلامة القرارات المتخذة لتوفير درجة سيولة مناسبة لمواجهة الفترة ما بعد الجائحة، أما مخاطر السوق فقد ارتفعت بشكل عام (١.٧٧٩، ٠.٦٨٤، ٠.٦٦٤) مما يشير الى وجود مخاطر محيطة بالبيئة التي تعمل بها مختلف القطاعات وعدم قدرة اغلب الشركات التأقلم معها او التغلب عليها مما زاد من نسبتها بشكل ملحوظ، حيث لازالت أغلب القطاعات تواجه صعوبة بالعودة الى نشاطها الطبيعي، حيث ارتفعت بشكل تدريجي منها شركة (اسياسيل، الامين للتأمين، الخياطة الحديثة) وارتفعت بشكل كبير لدى شركة المعمورة (٢٣.٢٥٢) مما يعكس الفترة التي توقفت فيها اغلب الشركات عن مزاوله نشاطها وافتقار اغلب القطاعات عن تنوع الاستثمارات، كما يلاحظ تذبذب مخاطر الرفع المالي حيث كانت نسب المتوسط العام (٠.٧٠٥، ٠.٧٥٤، ٠.٧٢٣) على التوالي، حيث اخذت النسبة بالارتفاع خلال فترة الخطر وانتشار الجائحة ثم عادت الى الانخفاض في الفترة التالية الا انها لم تعد الى نسبتها قبل وجود الجائحة مما يشير الى وجود الخطر وعدم زواله بشكل نهائي فقد سجلت ارتفاع لأغلب الشركات (الامين، الحمراء، بغداد العراق، العراقية للسجاد، السياحية- الموصل، فندق بابل) بينما تذبذبت في شركات أخرى مما يشير الى عدم قدرة راس المال على الايفاء بمتطلبات التمويل والحاجة الى الاقراض لدعم اغلب القطاعات، اما بالنسبة لمخاطر عدم كفاية راس المال لقطاعات السوق الاخرى عدا المصارف فكانت (٠.٨٦٢، ٠.٨١٣، ٠.٨٧٢) على التوالي ونلاحظ انخفاض كفاية راس المال خلال فترة الخطر وتوقف السوق ثم عودتها الى الارتفاع بالفترة اللاحقة وهذا يشير الى انخفاض المخاطر مع ارتفاع النسبة وهو مؤشر جيد على تجاوز ازمة الجائحة. فكانت متذبذبة بشكل عام وارتفاعها بأغلب القطاعات خلال فترة الجائحة وانخفاض بسيط للفترة اللاحقة، مما نلاحظ ان اغلب النسب تشير الى زيادة غير مدروسة لراس المال لأغلب الشركات التي لم تستطع توظيف اموالها باستثمارات مربحة رغم التنوع الكبير في القطاعات وافتقار اغلبها لتطوير نشاطها والتوسع في مشاريعها الاستثمارية واقتصرت على المحافظة على الاستقرار بالتواجد بالسوق بمستوى ضعيف. ويلاحظ من خلال الجداول الثلاث السابقة، ومن خلال المقارنة بين المتوسط العام للقطاعات المختلفة يمكن عرض الجدول الاتي:

جدول (٧) مقارنة المخاطر المالية للمصارف والشركات عينة البحث للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)

القطاع	مخاطر الائتمان			مخاطر السيولة			مخاطر السوق			مخاطر الرفع المالي			مخاطر عدم الكفاية		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصارف تجارية	٠.٢١٠	٠.١٩٠	٠.٢٠٨	٠.٣٩٧	٠.٤١٩	٠.٣٨٢	١.٧٣٨	٢.٠٠٩	١.٦٢٦	١.٣٨٥	١.٤٨٨	١.٦٧٠	١.١٣٠	١.١١٤	١.١٦٥
المصارف الإسلامية	٠.١٩٠	٠.٢٢٥	٠.٣٥٧	٠.٣٨٥	٠.٣٥٨	٠.٣٥١	٠.٩٧٣	١.٠٩٣	١.٠٠٨	٠.٩٨٥	٠.٩٦٠	١.١٧١	١.١١٢	١.١٢٤	٠.٩٢٦
الشركات الأخرى	٠.٢٣٣	٠.٢٤٧	٠.٢٢٦	٠.٣٢٥	٠.٣٣١	٠.٣٥٥	٠.٦٦٤	٠.٦٨٤	١.٧٧٩	٠.٧٠٥	٠.٧٥٤	٠.٧٢٣	٠.٨٦٢	٠.٨١٣	٠.٨٧٢

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال الجدول (٧) يلاحظ ان مخاطر الائتمان للفترة ما قبل واثناء الجائحة كانت الاعلى في قطاع الشركات الأخرى (٠.٢٣٣، ٠.٢٤٧) على التوالي، اما في الفترة اللاحقة فقد ارتفعت في قطاع المصارف الإسلامية بشكل اعلى من بقية القطاعات (٠.٣٥٧)، اما مخاطر السيولة فكانت الاعلى في الشركات الأخرى قبل الجائحة وخلال الجائحة (٠.٣٢٥، ٠.٣٣١) لأنها سجلت اقل نسبة للسيولة، بينما ارتفعت المخاطر لقطاع المصارف الإسلامية بعد الجائحة (٠.٣٥١)، بينما ازدادت مخاطر السوق في المصارف التجارية قبل واثناء الجائحة أكثر من القطاعات الأخرى (١.٧٣٨، ٢.٠٠٩)، اما بعد الجائحة فقد ارتفعت بقطاع الشركات الأخرى أيضا (١.٧٧٩)، اما مخاطر الرفع المالي فكانت الاعلى في قطاع المصارف التجارية لفترة البحث على بقية القطاعات، بينما ارتفعت مخاطر عدم الكفاية في قطاع الشركات للفترة كاملة بسبب انخفاض نسبة كفايتها عن بقية القطاعات.

كما يلاحظ بان المؤشرات التي تم استخدامها بانها استطاعت ان تعطي نظرة واضحة لمستويات الخطر الذي يهدد كل شركة، مما يمكن للشركات من اعتمادها للمساعدة في عرض الاحداث الى جانب القوائم المالية مما يزيد من منفعة مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات لمعرفة وضع الشركة المالي والمخاطر المحيطة بها،

كما يساعد الادارة في اتخاذ قرارات مهمة لتلافي حدوث مخاطر اضافية او السيطرة على المخاطر الحالية.فما تم تحليل المخاطر المالية للشركات وسبل أدارتها لهذه المخاطر لتجاوز ظروف الجائحة والمحافظة على استمرارها. لذا سيتم إخضاع هذه النتائج الى الاختبار الإحصائي باطار اختبار وتحليل فرضيات البحث للوصول الى النتائج.

٦-اختبار فرضيات البحث

٦-١ اختبار علاقة وتأثير (مباشر) الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية: يستهدف هذا المحور اختبار فرضية البحث الرئيسية الاولى التي تنص على إن هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيات فرعية ثلاث كانت نتائج الاختبار لها كالآتي:

جدول (٨) نتائج معاملات الارتباط بين المتغير الرئيسي الأول والثالث

القطاع	Pearson Correlation	Sig. (٢-tailed)
المصارف التجارية	٠.١١٧	٠.٧٣٢
المصارف الإسلامية	-٠.٢٨٧	٠.٣٩٢
قطاعات السوق الأخرى	٠.٤٨١	٠.٠٢٠
العينة ككل	٠.٢٧٧	٠.٠٦٦

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

جدول (٩) نتائج تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير الرئيسي الأول والثالث

القطاع	R ^٢	F المحسوبة	معامل التأثير (β)	الحد الثابت (α)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الدلالة
المصارف التجارية	٠.٠١٤	٠.١٢٤	٠.٢٨٩	٠.٥٦٤	٠.٣٥٣	٠.٧٣٢	غير دال
المصارف الإسلامية	٠.٠٨٢	٠.٨٠٨	-١.٢٢٢	٢.١٧٣	-٠.٨٩٩	٠.٣٩٢	غير دال
قطاعات السوق الأخرى	٠.٢٣١	٦.٣١٩	١.٩٦٦	-٢.٧٣١	٢.٥١٤	٠.٠٢٠	دال
العينة ككل	٠.٠٧٧	٣.٥٦٨	١.٠١٩	-١.٠٨٧	١.٨٨٩	٠.٠٦٦	غير دال

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

٦-١-١ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للمصارف التجارية: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الفرعية الأولى في قطاع المصارف التجارية عينة البحث. ويتضح من خلال الجدول (٨) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.١١٧) مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية، إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٧٣٢) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط يتبين من خلال الجدول (٩) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠١٤)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (١%) تقريباً، وأن قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (٠.٩٩٤). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.١٢٤)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٧٣٢) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٩)، وهو ما يشير الى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. فيما تشير نتائج جدول معاملات التباين الى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المخاطر المالية، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) للمتغير المستقل بقيمة موجبة وغير معنوية بلغت (٠.٢٨٩)، أي كلما ازدادت آثار الجائحة في المحاسبة تزداد المخاطر المالية بنسبة (٢٩%) تقريباً في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث كانت قيمة (t) تساوي (٠.٣٥٣) وبمستوى معنوية (٠.٧٣٢)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، أي ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية في المصارف التجارية العراقية.

٢-١-٦ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للمصارف الإسلامية: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الفرعية الثانية في قطاع المصارف الإسلامية عينة البحث والتي بلغت (١١) مصرفاً. ويتضح من خلال الجدول (٨) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.٢٨٧-) مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية، إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٣٩٢) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

فما يبين الجدول (٩) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠٨٢)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (٨%) تقريباً، وإن قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (١.٠٩٧). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.٨٠٨)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٣٩٢) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٩)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. فيما تشير نتائج معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المخاطر المالية، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة سالبة وغير معنوية بلغت (-١.٢٢٢)، حيث كانت قيمة (t) تساوي (-٠.٨٩٩) وبمستوى معنوية (٠.٣٩٢)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، ويمكن القول بأن ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية في المصارف الإسلامية العراقية.

٣-١-٦ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات في قطاعات السوق الأخرى: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الفرعية الثالثة في قطاعات السوق الأخرى عينة البحث والتي بلغت (٢٣) شركة. ويتضح من خلال الجدول (٨) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.٤٨١) مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة ومعنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٢٠) وهو أصغر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط، يتبين من خلال الجدول (٩) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٢٣١)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (٢٣%) تقريباً، وإن قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (٠.٩٣٩). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٦.٣١٩)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٢٠) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٢١)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع معنوي. أي إن الجائحة أثرت على القطاعات الأخرى وخلفت مخاطر ترتبط بظروفها بشكل جوهري، فيما تشير نتائج جدول معاملات التباين إلى وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المخاطر المالية، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة موجبة معنوية بلغت (١.٩٦٦)، أي كلما ازدادت آثار الجائحة في المحاسبة تزداد بشكل جوهري المخاطر المالية، حيث كانت قيمة (t) تساوي (٢.٥١٤) وبمستوى معنوية (٠.٠٢٠)، وهو أصغر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة، أي يمكن القول بأن هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات غير المصرفية العراقية. وهو ما يفسر تأثير الجائحة في قطاعات السوق الأخرى بشكل أكبر من قطاع المصارف، والناجم عن توقف الشركات عن القيام بنشاطها الطبيعي بشكل متباين من قطاع لآخر خلال فترة الحضر بسبب ذروة انتشار الجائحة. وإن أغلب أنشطتها تعتمد على وجود العاملين بشكل فعلي.

٤-١-٦ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات عينة البحث مجمعة: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة في الشركات عينة البحث ككل والتي بلغت (٤٥) شركة ومصرفاً. ويتضح من خلال الجدول (٨) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.٢٧٧) مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٦٦) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار تأثير المتغير الرئيسي الأول في المتغير الرئيسي الثالث على مستوى العينة ككل، يتبين من خلال الجدول (٩) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠٧٧)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (٨%) تقريباً، وإن قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (١.٠٥٩). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٥٦٨)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٦٦) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٤٣)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. فيما تشير نتائج جدول معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المخاطر المالية، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة موجبة وغير معنوية بلغت (١.٠١٩)، أي كلما ازدادت آثار الجائحة في المحاسبة تزداد بشكل غير جوهري المخاطر المالية بنسبة (١٠.٢%)، حيث كانت قيمة (t) تساوي (١.٨٨٩) وبمستوى معنوية (٠.٠٦٦)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى، وبالتالي يمكن القول بأن ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦-٢ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات عينة البحث بحسب سنوات فترة البحث: يستهدف هذا المحور اختبار فرضية البحث الرئيسية الثانية والتي تنص على أن هناك علاقة وتأثير للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بحسب سنوات فترة البحث (٢٠١٩-٢٠٢١). وتتفرع هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية بحسب سنوات البحث، وكانت نتائج الاختبار كالآتي:

جدول (١٠) نتائج معاملات الارتباط بين المتغير الرئيسي الأول والثالث بحسب سنوات البحث

القطاع	Pearson Correlation	Sig. (٢-tailed)
السنة المالية ٢٠١٩	٠.٠٨٩	٠.٥٦٣
السنة المالية ٢٠٢٠	-٠.١٠٣	٠.٥٠٢
السنة المالية ٢٠٢١	-٠.١١٨	٠.٤٤١
للفترة كاملة	٠.٢٧٧	٠.٠٦٦

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

جدول (١١) نتائج تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير الرئيسي الأول والثالث بحسب سنوات البحث

القطاع	R ^٢	F المحسوبة	معامل التأثير (β)	الحد الثابت (α)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة	الدلالة
السنة المالية ٢٠١٩	٠.٠٠٨	٠.٣٤٠	٠.٢٧٨	٠.٠٦٤	٠.٥٨٣	٠.٥٦٣	غير دال
السنة المالية ٢٠٢٠	٠.٠١١	٠.٤٥٨	-٠.٣٩٦	١.٣١٤	-٠.٦٧٧	٠.٥٠٢	غير دال
السنة المالية ٢٠٢١	٠.٠١٤	٠.٦٠٤	-٠.٥١٥	١.٦٨٧	-٠.٧٧٧	٠.٤٤١	غير دال
للفترة كاملة	٠.٠٧٧	٣.٥٦٨	١.٠١٩	-١.٠٨٧	١.٨٨٩	٠.٠٦٦	غير دال

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

٦-٢-١ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠١٩: يتناول هذا المحور اختبار فرضية البحث الفرعية الأولى للشركات عينة البحث ككل للسنة المالية ٢٠١٩. ويتضح من خلال الجدول (١٠) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.٠٨٩) مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٥٦٣) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥). أما بهدف اختبار تأثير المتغير الرئيسي الأول في المتغير الرئيسي الثالث على مستوى السنة المالية ٢٠١٩، يتبين من خلال الجدول (١١) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠٠٨)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (٠.٨%) تقريباً، وإن قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (٠.٩٣٦). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.٣٤٠)، ومستوى معنوية بلغ (٠.٥٣٦) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١)، (٤٣)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. فيما تشير نتائج جدول معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠١٩، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة موجبة وغير معنوية بلغت (٠.٢٧٨)، أي كلما ازدادت آثار الجائحة في المحاسبة تزداد بشكل غير جوهري المخاطر المالية بنسبة (٢٨%) للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث كانت قيمة (t) تساوي (٠.٥٨٣) وبمستوى معنوية (٠.٥٣٦)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، إذ يمكن القول بأن ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠١٩، وهذا بسبب إن التقارير المالية لسنة ٢٠١٩ تم إعدادها في ظروف لم يكن فيه وجود أو تأثير للجائحة ما عدا معالجة الأحداث اللاحقة للجائحة.

٦-٢-٢ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢٠: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الفرعية الثانية للشركات عينة البحث ككل للسنة المالية ٢٠٢٠. ويتضح من خلال الجدول (١٠) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (-٠.١٠٣) مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٥٠٢) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

أما عند تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغير الرئيسي الأول والمتغير الرئيسي الثالث على مستوى السنة المالية ٢٠٢٠، يتبين من خلال الجدول (١١) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠١١)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (١%) تقريباً، وان قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (١.١٤٧). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.٤٥٨)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٥٠٢) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٤٣)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. وتشير نتائج جدول معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية في المتغير التابع، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة سالبة وغير معنوية بلغت (-٠.٣٩٦)، حيث كانت قيمة (t) تساوي (-٠.٦٧٧) وبمستوى معنوية (٠.٥٠٢)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، أي ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢٠.

٢-٣-٦ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢١: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الفرعية الثالثة في الشركات عينة البحث ككل للسنة المالية ٢٠٢١. ويتضح من خلال الجدول (١٠) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (-٠.١١٨)، مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٤٤١) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار تأثير المتغير الرئيسي الأول في المتغير الرئيسي الثالث على مستوى السنة المالية ٢٠٢١، يتبين من خلال الجدول (١١) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠١٤)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (١%) تقريباً، وان قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (١.١٣٠). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.٦٠٤)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٤٤١) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٤٣)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. وتشير نتائج جدول معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة سالبة وغير معنوية بلغت (-٠.٥١٥)، حيث كانت قيمة (t) تساوي (-٠.٧٧٧) وبمستوى معنوية (-٠.٤٤١)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وبالتالي يمكن القول بأن ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للسنة المالية ٢٠٢١. وهو ما يؤكد ضعف استجابة الشركات العراقية للظروف الطارئة.

٢-٤-٦ اختبار علاقة وتأثير الآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية للمدة البحث مجمعة: يتناول هذا المحور اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة للشركات عينة البحث ككل للفترة الكلية مجمعة. ويتضح من خلال الجدول (١٠) بأن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ (٠.٢٧٧) مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين وغير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٦٦) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (٠.٠٥).

وبتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط بهدف اختبار تأثير المتغير الرئيسي الأول في المتغير الرئيسي الثالث على مستوى فترة البحث جميعها، يتبين من خلال الجدول (١١) بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.٠٧٧)، أي إن نسبة ما يفسره المتغير المستقل من المتغير التابع هي بنسبة (٨%) تقريباً، وان قيمة الخطأ في التنبؤ كانت بنسبة (١.٠٥٩). فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٥٦٨)، وبمستوى معنوية بلغ (٠.٠٦٦) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد والبالغ (٠.٠٥) وبدرجتي حرية (١، ٤٣)، وهو ما يشير إلى إن نموذج الانحدار بين المتغير المستقل والتابع غير معنوي. وتشير نتائج جدول معاملات التباين إلى عدم وجود تأثير معنوي للآثار المحاسبية فقد بلغت قيمة معامل التأثير (β_1) بقيمة موجبة وغير معنوية بلغت (١.٠١٩)، حيث كانت قيمة (t) تساوي (١.٨٨٩) وبمستوى معنوية (٠.٠٦٦)، وهو أكبر من مستوى المعنوي المعتمد والبالغ (٠.٠٥)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية، وبالتالي يمكن القول بأن ليس هناك علاقة وتأثير معنوي للآثار المحاسبية للجائحة في المخاطر المالية في جميع فترة البحث.

٧-١ استنتاجات والتوصيات

٧-١ استنتاجات

١- لم تكن الشركات العراقية المختلفة والاقتصاد العراقي بشكل عام بعيداً عن حالة الفوضى وعدم التأكد التي أثرت على سير الأعمال وتسببت بحالة من الشلل لحركة الاقتصاد العالمي بشكل عام، وتوقف سلاسل التجهيز والأمداد.

٢- صعوبة إمكانية الوصول إلى قوائم مالية متماثلة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية سواء تلك المطبقة (IFRS) أو غير المطبقة من ناحية العرض والقياس والإفصاح وهو ما يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية استقرار السوق المالي في العراق.

٣- إن تنوع الأنظمة المحاسبية التي تتبعها الشركات العراقية تبعاً لتنوع نشاطها وعدم إفصاحها عن المخاطر المالية في تقاريرها المالية خلق فجوة في إمكانية مقارنة حجم الآثار المحاسبية للجائحة في العراق، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى معالجات محاسبية لآثار الجائحة يمكن تطبيقها على جميع الشركات في السوق المالي وبيان مدى قدرة الشركات على الحد من المخاطر والاستجابة لمتطلبات الأزمة الناتجة عن الجائحة.

٤- خلفت الجائحة العديد من المشاكل على الشركات العراقية منها (انخفاض حجم المبيعات، تعثر العملاء عن سداد التزاماتهم المالية، العجز عن سداد التزاماتها الأساسية نتيجة نقص السيولة، صعوبة الحصول على تمويل، صعوبة التعامل مع عقود الإيجار) مما أثر ذلك على أرباحها وتدفعاتها النقدية ومراكزها المالية

٥- إن تأثير الجائحة على قطاعات السوق المالي العراقي كان بشكل متفاوت بين القطاعات، وإن أبرز آثار الجائحة تمثلت في قدرة الشركة على الاستمرارية، التعثر في سداد الديون، انخفاض الإيرادات، زيادة الالتزامات، وارتفاع مستوى المخاطر المالية.

٦- لم تؤثر آثار الجائحة بشكل معنوي في مستوى المخاطر المالية للشركات عينة البحث بشكل عام. إلا إن آثار الجائحة كان لها تأثير جوهري في المخاطر المالية للشركات في قطاعات السوق الأخرى غير المصرفية، إذ أدت إلى ارتفاع المخاطر المالية لديها بسبب إيقاف أغلب الشركات بشكل تام خلال فترة الحجر الصحي، على الرغم من أن هذه الشركات لم تنصح عن مخاطرها المالية تلك.

٧- لم تؤثر آثار الجائحة للفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) مجتمعة ولكل سنة منفردة عند إعداد وتقييم المخاطر المالية، وهو لا يعكس بصورة موضوعية دقة المعلومات حيث لم تعكس أغلب الشركات آثار الجائحة عند إعداد القوائم المالية وإن أغلب البنود كانت تقديرية من قبل الإدارة وهذا يدل على ضعف استجابة الشركات للظروف الطارئة.

٨- ليس هناك فروق جوهريّة بين مستوى المخاطر المالية قبل وبعد تفشي الجائحة، وذلك لإخفاق الشركات في القطاعات المختلفة من عكس صورة حقيقية عن المخاطر التي خلفتها الجائحة فضلاً عن نقص الشفافية في الكشف عن المخاطر المالية.

٢- ٧ التوصيات

١. زيادة التنوع في مصادر التمويل للاقتصاد بشكل عام والشركات بشكل خاص وبما يساهم في زيادة إمكانية استمرارها وتجاوزها الفترات والأزمات المتتالية على الاقتصاد.
٢. ضرورة وضع أسس موحدة متفق عليها بين جميع الشركات العراقية تساهم في الوصول إلى نموذج متقارب من حيث أعداد التقارير المالية وأسلوب عرضها والإفصاحات المطلوبة لإمكانية المقارنة لزيادة جودة المعلومات المحاسبية.
٣. ضرورة وضع أسس موحدة متفق عليها بين جميع الشركات العراقية تساهم في الوصول إلى نموذج متقارب من حيث أعداد التقارير المالية وأسلوب عرضها والإفصاحات المطلوبة لإمكانية المقارنة لزيادة جودة المعلومات المحاسبية.
٤. أهمية العمل على تنمية وعي الشركات ومعدّي التقارير المالية على أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية بدقة وموضوعية لخدمة مستخدمي القوائم المالية وزيادة ثقتهم بها وبما يعكس بصدق أداء الشركة ومركزها المالي.
٥. ترجمة جميع الآثار على الأعمال في التقارير المالية للشركات والإفصاح عن هذه الآثار بالإيضاحات المتممة حسب نوع وحجم وتأثير الأثر على نشاط الشركة وإيجاد حلول مبنية سريعة استجابة لحاجة مستخدمي التقارير المالية لمعلومات تعكس حجم الآثار المتوقعة للجائحة على استمرارية الشركة ونتائج أدائها ومركزها المالي وتدفعاتها النقدية.
٦. يتطلب من معدّي التقارير المالية الاستجابة للإرشادات والتوصيات الصادرة عن منظمي المهنة وأجراء التعديلات الملائمة والإفصاحات الضرورية لمواجهة آثار الجائحة ووضع حلول استباقية يمكن تطبيقها على جميع مفاصل العمل المحاسبي من أجل ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.
٧. ضرورة اهتمام الشركات بالتوسع بالإفصاحات ضمن القوائم المالية عن المخاطر التي تتعرض لها حسب القطاع وإهمها مخاطر السيولة والائتمان والسوق والأخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على ارتفاع المخاطر والعمل على زيادة المخصصات لمواجهة حالة نقص السيولة.

المصادر

- إبراهيم، محمد زيدان وزايد، محمد عبد المنعم، (٢٠٢٠)، "الانعكاسات والآثار المحاسبية لازمة كورونا ١٩-COVID: رؤية تحليلية من منظور محاسبي". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (٢)، المجلد (٤)، مصر.
- احمد، بسباس سيد ورفيق، بشوندة، (٢٠٢٠)، "أثر جائحة فيروس كورونا ١٩-COVID على اتجاهات المرجعية الجزئية في تدقيق القوائم المالية لسنة ٢٠١٩"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بلعباس الجزائر، جامعة سيدي، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية بجائحة كورونا، مجلد (٢٠)
- احمد، غسان احمد الأمين، (٢٠٢١)، "دراسة تحليلية للآثار المتوقعة على استدامة مستوى الإفصاح المحاسبي عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في ظل انتشار جائحة ١٩-COVID"، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد (١)، المجلد (٣)، السودان.
- ارديني، طه احمد حسن، (٢٠٢٠)، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا ١٩-COVID- ورقة بحثية"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (١٢٨)، المجلد (٣٩)، العراق.
- الاعوش، ذي ين، (٢٠٢١)، "الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا"، مقالة في كتاب بعنوان "تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها"، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، إصدارات الناشر-المركز الديمقراطي العربي للمؤسسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين.
- بدوي، لبانة احمد، (٢٠١٦)، "مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية -دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة في السورية"، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- بلوم، ديفيد، دانيال كدارين، دجي بي سيفيلا، (٢٠١٨)، "الأمراض المعدية الجديدة ومستجدات الظهور يمكن أن تختلف تداعيات اقتصادية بعيدة المدى"، التمويل والتنمية
- يومي، بسام سعيد محمد، (٢٠٢٠)، "استخدام أتمتة العمليات الروبوتية والذكاء في المراجعة في ظل أزمة كورونا ١٩-COVID"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
- جمعان، نجاة محمد احمد، (٢٠١٧)، "نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد (١٧)، الجمهورية العربية اليمنية.
- الجوهري، عصام محمد، (٢٠٢٠)، "تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتحديات"، مركز التخطيط والتنمية الصناعية، معهد التخطيط القومي، مصر.
- حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد، (٢٠١٧)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥٢)، العراق.
- الحمدوني، الياس خضير والصبيحي، فائز هليل سريح، (٢٠١٢)، "العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم"- دراسة في عينة من الشركات الأردنية المساهمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العدد (٨)، المجلد (٤)، العراق.
- حنفي، عبد الغفار وأبو تحف، عبد السلام. (٢٠٠٤): "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية -الجوانب التطبيقية والتطبيقية -البنوك العربية"، البار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية.
- الرشدان، ليث مفيد والعون، بسام عشوي، (٢٠٢٢)، "محددات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، جامعة ال البيت، العدد (١)، المجلد (٤٢)، الاردن.
- زكريا، مناد بولنوار الياس وحمة، ساج، (٢٠٢١)، "المخاطر المالية وأثرها على المردودية المصرفية- المصارف الإسلامية الكويتية أمودجا- دراسة قياسية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠"، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، المجلد (٤)، العدد (٤).
- زهرة، حمداني، (٢٠١٢)، "إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

- سعيد، نوزاد خضر (٢٠١٥)، أثر جودة الإبلاغ المالي في إدارة المخاطر المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، لبنان.
- سليمان، عبد الرحمن محمد وقاسم، زينب عبد الحفيظ احمد، (٢٠٢١)، "الدور المرتقب للإفصاح المحاسبي للتقليل من المخاطر الناشئة عن جائحة COVID-١٩.
- صندوق النقد الدولي، (٢٠٢٠)، سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩
- طه، طارق. (٢٠٠٧): "إدارة البنوك"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- عبد الباقي، حسين سيد حسن، (٢٠٢٠)، "دراسة استطلاعية لأثر أزمة كورونا على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لقسم المحاسبة والمراجعة، مصر.
- عبد السادة، حسام علي، (٢٠٢٠)، "منهج قياس المخاطر في المعايير الدولية للتقرير المالي دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية"، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية/كوفة، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق.
- عبد العزيز، غريب محمد، (٢٠٢١)، "معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا-١٩"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد ٢٢، العدد (٢).
- العراقي، السيد السعيد، (٢٠٢١)، "أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية-دراسة تطبيقية"، المعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس، العدد الأول
- فلاح، فاطمة بشير قره، (٢٠١٨)، "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- القنبري، محمد قيس عادل، (٢٠٢٠)، "أثار تفشي وباء كورونا على الأعمال المحاسبية"، الأكاديمية الليبية، طرابلس-ليبيا
- المرسومي، مروج طاهر هزال، (٢٠١٧)، "أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٤"-دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- مريم، ساكر وهلال، درحمن، (٢٠٢٠)، "دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة أثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-١٩"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة ٢، المجلد (١٢)، العدد (٤).
- المعصراوي، حماده السعيد، (٢٠١٩)، "دور العلاقة بين الموردين والعملاء في الإفصاح عن مخاطر سلسلة التوريد لتعزيز شفافية التقارير المالية"، ورقة عمل المؤتمر العلمي الثالث "التنمية المستدامة والشمول المالي"، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
- المغني، هناء عبد العزيز عبد اللطيف، (٢٠١٩)، "المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية- دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (١)، المجلد (٥٦)، مصر.
- الناعي، محمود السيد (٢٠٠٧)، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية: التأصيل وأطار التطبيق، المكتبة العصرية للنشر، مصر.
- Belas, Jaroslav&Dvorsky, Jan&Kubalek, Jan&Smrcka, Labos, (٢٠١٨), Important factors of financial risk in the SME segment.
- Gallmeyer, Michael (٢٠٠٦), "Financial leverage does not cause the leverage effect", Texas A&M university Burton Hollifield
- Jabin, Shahima, (٢٠٢١), The Impact of COVID-١٩ on the Accounting Profession in Bangladesh
- Onsongo, Susan Kerubo& M. A. Muathe, Stephen &Mwangi, Lucy Wamugo, (٢٠٢٠), Financial Risk and Financial Performance: Evidence and Insights from Commercial and Services Listed Companies in Nairobi Securities Exchange, Kenya, International Journal of Financial Studies
- Virglerova, Zuzana&Kozubikova, Ludmila&Vojtovic, Sergej, (٢٠١٦), Influence of selected on financial risk management in SMEs in the Czech Republic, Montenegrin Journal of Economics, Vol. ١٢, No. ١